بيان الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بشأن هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

اطلعنا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب على مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي تعتزم الحكومة اعتماده، ونعتبر أن هذا المشروع قد جاء مخالفا لانتظارات المجتمع المدني. ففي الوقت الذي كان فيه **الرأي العام الوطني ينتظر قانونا يراعي المكتسبات التي راكمها المغرب، ويرسخ بشكل أعمق مقتضيات دستور 2011 ذات الصلة بالموضوع، ويتماشى مع المذكرة التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذا الخصوص**، والمستندة على مختلف التجارب والمعايير الدولية، ومقترحات القوانين المودعة أمام كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب، والاقتراحات التي تقدمت بها جمعيات المجتمع المدني، والتي تُشكل في مجملها أرضية قابلة للنقاش، فإنه تم تجاهل كل تلك المجهودات، لصالح « هيئة » تم إفراغها من أي محتوى يجعل منها هيئة حقيقية.

إن هذا المشروع قد جاء مخيبا للآمال ونحن على أبواب اليوم العالمي للمرأة المتزامن هذه السنة مع 20 سنة بعد مؤتمر بيجين، بالنظر للاعتبارات الآتية:

الطبيعة العامة للهيئة التي يُراد إحداثها: لا تتماشى وروح الدستور الذي جمع في الفصل 19 لوحده كل ما يتعلق بالمساواة والمناصفة، والتنصيص على المساواة في الحقوق والحريات الأساسية، والاستناد إلى المواثيق الدولية، إضافة لما ورد في التصدير من تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما أنها لا تتماشى وعزم المغرب على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء من جهة، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، وأساسا منها حظر التمييز بسبب الجنس في المرتبة الأولى؛

الصلاحيات التي يُسندها المشروع الحكومي للهيئة: لا تتعدى صلاحيات « إبداء الرأي » و »تقديم المقترحات » و »التوصيات » و »التشجيع » و »التكوين » و »التحسيس » و »القيام بالدراسات والأبحاث »، مما يجعل منها هيئة فاقدة لأية وسائل عمل تجعل منها هيئة في شكل « سلطة » تتمتع بصلاحيات حمائية متماشية مع مبادئ باريس وتتوفر على آليات تُمكنها من التأثير على التوجه العام للسياسات العمومية في قضايا المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

إن هذا المشروع قد تجاهل كون الفصل 164 من الدستور المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جاء تحت عنوان « هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها« ، مما يستلزم معه ذلك من إسناد صلاحية السهر على « احترام الحقوق والحريات » المنصوص عليها في الفصل 19 مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتنصيص بشكل صريح على كون الهيئة ذات ولاية خاصة بقضايا المناصفة ومكافحة أشكال التمييز المبنية على أساس الجنس، تفاديا لتداخل الصلاحيات.

تأليف الهيئة: تجاهل مشروع القانون المساهمة التي يُمكن أن يقوم بها الخبراء والمختصون في قضايا المساواة والمناصفة، والتركيز بدلا من ذلك على تمثيلية فئات من قبيل ممثلي الإدارات، والنواب، والقضاة، وأعضاء المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بل الملاحظ هو أنه حتى بخصوص فئة جمعيات المجتمع المدني، فإن صلاحية التعيين أسندت لرئيس الحكومة... وهكذا، يبدو التوجه إلى المس باستقلالية وحياد الهيئة من خلال تعيينات رئيس الحكومة التي ستبلغ نصف الأعضاء.

أجهزة الهيئة: جرد مشروع القانون الهيئة من أية هيئة استشارية موسعة، أو آليات جهوية أو محلية يُمكن أن تعمل في شكل لجان تعتمد سياسة القرب، خاصة وأن المغرب يُراهن حاليا على الجهوية التي يريدها الدستور متقدمة. مما سيجعل الهيئة مركزة في « مجلس » و »مرصد » لا صلاحيات حقيقية لديهما.

بناء على ماسبق، فإننا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، نعتبر أن مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يُشكل تراجعا تاما عن المشروع الذي تقدمت به اللجنة العلمية التي تم تعيينها من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. لذا، وعزما منا على المساهمة في تطوير مشروع القانون بما يضمن تحقيق الهدف من إصداره فإننا:

نعلن عن رفضنا المطلق لهذا المشروع، الذي لم يُترجم مقتضيات الدستور، ولم يراع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة، ندعو الحكومة إلى مراجعة هذا المشروع وتوفير شروط تدقيقه وتحقيق انسجامه مع المقتضيات الدستورية ومع الآراء والمقترحات المعبر عنها من طرف جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والتي سارت في اتجاهها العديد من مقترحات الأحزاب.

http://www.egalite.ma/fr/actualites/evenements-et-activites/489-2015-03-09-12-54-07

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

تنفيذا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الداخلية تسلم وصول إيداع لـ 12 جمعية، من بينها متهمة بالقرب من البوليزاريو

10 554/20

إدريس اليزمي

أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها للسلطات المحلية في عدد من المناطق بالمملكة من أجل تسليم وصول إيداع لفائدة 12 جمعية. فحسب مصدر من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن هذا القرار جاء بناء على توصيات تقدم بها المجلس إلى وزارة الداخلية تطالب بتطبيق الفصل 5 من قانون 15 نونبر 1958 المتعلق بالجمعيات، والذي ينص على تسليم وصل مؤقت عند إيداع طلب تأسيس أي جمعية، يليه تسليم وصل نهائي خلال الستين يوما التي تلي تاريخ الإيداع.

وتتوزع الجمعيات التي حصلت على الوصل النهائي على مدن تزنيت، ورزازات، العيون، المضيق، الراشيدية، خنيفرة، أزيلال، جرادة، مراكش والصويرة. والملاحظ أن إحدى الجمعيات التي حصلت على الوصل النهائي بمدينة العيون كانت قد رفعت دعوى قضائية ضد السلطات، التي تعتبرها مقربة من فكر الانفصاليين، بخصوص هذا الموضوع، وتم الحكم لصالحها.

ويضيف ذات المصدر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان راسل أيضا وزارة العدل والحريات للاستفسار حول سير المساطر المتعلقة بملفات الجمعيات التي رفضت السلطات منحها وصل إيداع مؤقت أو نهائي.

الوردي يفجر فضائح الإجهاض السري باستعمال الأعشاب السامة

الرباط - المهدي السجاري 2628/1-ب

كشف وزير الصحة، حسين الوردي، معطيات خطيرة حول عمليات الإجهاض السري في المغرب، حيث أوضح أن مجموعة من النساء والفتيات يلجأن إلى وسائل بدائية باستعمال أدوات حادة غير معقمة وأعشاب خطيرة، خوفا من المتابعة القانونية المقررة في القانون الجنائي الحالي الذي يعاقب الشخص الذي يجري الإجهاض والوسيط والمستفيدة منه بعقوبات حبسية.

وسجل الوزير، في افتتاح لقاء وطني حول «الإجهاض: التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية»، صباح أمس الأربعاء في الرباط، أن الإجهاض السري غير الآمن له مضاعفات خطيرة، وقد يؤدي إلى الوفاة. وأضاف: «هذا الأمر يسائلنا جميعا حول الحمل غير المرغوب فيه أو غير المبرمج الذي يفاجئ النساء خاصة في حالة الاغتصاب وزنا المحارم، مما يؤدي إلى سلوكات تتسبب في مضاعفات خطيرة ومميتة، تساهم في رفع نسبة وفيات الأمهات».

تفاصيل ص 04

الوردي يفجر فضائح الإجهاض السري باستعمال الأعشاب السامة وأدوات غير معقمة

2628/1-ب

الرباط
المهدي السجاري

كشف وزير الصحة، حسين الوردي، معطيات خطيرة حول عمليات الإجهاض السري في المغرب، حيث أوضح أن مجموعة من النساء والفتيات يلجأن إلى وسائل بدائية باستعمال أدوات حادة غير معقمة وأعشاب خطيرة، خوفا من المتابعة القانونية المقررة في القانون الجنائي الحالي الذي يعاقب الشخص الذي يجري الإجهاض والوسيط والمستفيدة منه بعقوبات حبسية. وسجل الوزير، في افتتاح لقاء وطني حول «الإجهاض: التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية»، صباح أمس الأربعاء في الرباط، أن الإجهاض السري غير الآمن له مضاعفات خطيرة، وقد يؤدي إلى الوفاة. وأضاف: «هذا الأمر يسائلنا جميعا حول الحمل غير المرغوب فيه أو غير المبرمج الذي يفاجئ النساء خاصة في حالة الاغتصاب وزنا المحارم، مما يؤدي إلى سلوكات تتسبب في مضاعفات خطيرة ومميتة، تساهم في رفع نسبة وفيات الأمهات».

من جهتها أدلت الناشطة عائشة الشنا بشهادة صادمة حول الإجهاض السري والاغتصاب. الشنا تحدثت عن قصة فتاة تعرضت للاغتصاب من طرف ثلاثة أشخاص، لكنها تمسكت بعدم القيام بالإجهاض، شأنها في ذلك شأن سيدة تعرضت للاغتصاب من طرف أحد أقربائها، حيث أكدت الشنا على ضرورة منح المرأة الحامل حرية الاختيار في القيام بالإجهاض من عمله.

إلى ذلك أشار وزير الصحة إلى أن الإجهاض السري له عواقب اجتماعية -مثل إمكانية اللجوء إلى الانتحار أو جرائم الشرف أو طرد الفتاة من البيت، أو استكمال باقي مراحل الحمل واللجوء بعد ذلك إلى التخلص من الرضيع بتركه في مستشفى الولادة أو التخلص منه بمختلف الطرق غير القانونية.

وتوقف الوزير عند الإشكالات التي يطرحها القانون الجنائي الحالي الذي يتعرض لمسألة الإجهاض، ولا يسمح به إلا إذا استوجبته ضرورة المحافظة على حياة وصحة الأم، حيث أكد الوردي أن موضوع صحة الأم يبقى صعب التأويل، باعتبار أن منظمة الصحة العالمية تعرف الصحة بأنها حالة رفاه كامل بدني وعقلي واجتماعي.

ووصف الوردي القانون الجنائي بـ«المتجاوز» والذي لا يستجيب لحاجيات المحافظة على صحة الأم وتمتيعها بكافة حقوقها الإنجابية. وأشار إلى أن وزارة العدل والحريات تشتغل بتنسيق مع وزارة الصحة والعلماء وعدد من المتدخلين على الجانب القانوني لموضوع الإجهاض.

وأكد الوردي أن الوزارة تشتغل على وضع خطة عمل تعتمد نظرة شمولية تهم تطوير سبل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه عبر برامج التربية الجنسية والإنجابية، وتيسير الولوج للمعلومة الصحية الشاملة لفائدة جميع مكونات المجتمع، وتوفير حبوب منع الحمل في الحالات الطارئة. كما تهم هذه الخطة تيسير ولوج النساء ضحايا الإجهاض السري لخدمات الصحة الإنجابية دون أي خوف من المتابعة مع تحسين جودة التكفل بالمضاعفات الناتجة عنه، فيما يهم المحور الثالث الجانب القانوني.

أخبار اليوم المغربية

تقنين الإجهاض في كف عفريت

الصبار: يجب أن يكون لدينا قانون مثل ما للنمسا

العثماني: المجتمع المغربي مسلمٌ ولن يقبل بقوانين مستوردة

الشنا: كثير من النساء المغتصبات يرفضن الإجهاض

بنحمزة: التشوه الخلقي للجنين مجرد عذر جمالي مزاجي

16/22/1,2

■ منير أبو المعالي ■

ظهر خلاف كبير أمس حول كيفية التعامل مع الإجهاض بين أهم المشاركين في أول يوم للقاء الوطني حول الإجهاض، المنعقد منذ أمس بالرباط. فوزير الصحة، الحسين الوردي، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يساندان موقفا «متحررا» نسبيا، ويدعوان إلى تغيير الفصول المتعلقة بالإجهاض، وتمكين المغرب من قانون متقدم يقلن الحالات التي يمكن أن تضع فيها المرأة حدا لحملها.

وأعلن وزير الصحة، الحسين الوردي، أن وزارته مُنكبّة على وضع خطة عمل لمعالجة عدم فعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة الإجهاض السري وتخفيض عدد عملياته، أما الصبار فشدد على دعمه تعديل القانون بشكل يسمح للمرأة بحرية القرار في ما يتعلق بإيقاف الحمل، وقال إن تجارب دول غربية تستحق أن تحاكى في تقنين الإجهاض مثل دولة النمسا.

من جهته، يرى سعد الدين العثماني، القيادي في «حزب العدالة والتنمية»، أن القوانين الغربية تبقى مُغربة للبعض، لكن المجتمع المغربي، بوصفه مجتمعا مسلما، لا يمكنه إلا أن يكون موافقا على أن يكون حق الجنين في الحياة معصوما، ولا يمكن أبدا أن يقبل مقاربة تمنح النساء حريتهن المطلقة في التصرف بشأن عمليات الإجهاض.

• التفاصيل ص 2

الشنا تسرد حالات تراه دليل على عدم صوابه

تضارب القناعات يُهدد بنسف مطلب تقنين الإجهاض

16/22/2

■ منير أبو المعالي ■

خلاف كبير بشأن ما يجب فعله حدث بين المتدخلين الرئيسيين في اللقاء الوطني حول الإجهاض، الذي دعت إليه، أمس، وزارة الصحة بالرباط، بعدما لم يظهر أي اتفاق حول إباحة الإجهاض، والحالات التي يمكن أن يسمح فيها القانون بإجرائه، بل وحتى فيما يخص التعريفات العلمية لعناصر الإجهاض.

وبينما قال وزير الصحة، الحسين الوردي، إن الفصول المتعلقة بالإجهاض في القانون الجنائي المغربي، أصبحت متجاوزة، معلنا عن أن وزارته مُنكبة على وضع خطة عمل لمعالجة عدم فعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة الإجهاض السري وتخفيض عدد عملياته. قال مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي بوجدة، في كلمته خلال اللقاء، إن الكثير من الغموض يلف معالجة الإشكالات المرتبطة بموضوع الإجهاض، وهو متيقن من أن إزالة المانع القانوني للإجهاض سيدفع بنطور أعداد عمليات الإجهاض لا التقليل منها، كما يرغب وزير الصحة. بنحمزة يرى أن «وقتا طويلا ضاع في مناقشة الفترة الزمنية المسموح بها بإجراء عملية الإجهاض، رغم أن نفخ الروح في الجنين لم يحدد بأي من الطرق العلمية، كي نعرف على وجه التدقيق متى تم نفخ الروح في الجنين، فنوقف الإجهاض». لكن بنحمزة لم يثر هذه القضية كي يرفع التحديد الزمني على عمليات الإجهاض، وإنما كي يستفسر عما تعنيه الخلية نفسها، أي أصل الجنين، ومن الواضح بالنسبة إلى بنحمزة، أن الخلية «حية منذ أول لحظة، وفي كل مرحلة لتطورها، فإن إيقاف حياتها هو عملية قتل». ومن جهة أخرى لا يرى بنحمزة في التشوه الخلقي للجنين، سببا معقولا للإجهاض، وفي هذا الصدد قال: «لا نعرف ما تعنيه كلمة تشوه، وربما يقروه لما تنطوي عليه من دلالات جمالية فحسب، ولقد أخبرتني الكثير من النساء بأن أطباءهن أشاروا عليهن بوجود تشوه خلقي لدى الجنين، لكن أكثريتهن احتفظن بأجنتهن، وولدن في نهاية المطاف أطفالا أسوياء». وحتى زنا المحارم، لا يرى فيه بنحمزة سببا لإجراء الإجهاض ويشرح موقفه قائلا: «دعونا من التركيز على بشاعة الفعل في حد ذاته كي نبرر به فعل الإجهاض، لأن الجنين في نهاية المطاف، لم يفعل شيئا يستحق عليه أن يكون مذنبا».

وعلى عكس بنحمزة، كان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكثر تحررا في التعامل مع موضوع الإجهاض، وبالرغم من قوله إن القضية أصبحت من بين بؤر التوتر في البلاد، إلا أنه دعم تعديل القانون بشكل يسمح للمرأة بحرية القرار فيما يتعلق بإيقاف الحمل، وقال إن تجارب دول غربية تستحق أن تحاكى في تقنين الإجهاض مثل دولة النمسا، «بينما لن أذكر اسم دولة من دول الجنوب لأنها ليس لديها ما تعرضه علينا في هذه القضية». غير أن سعد الدين العثماني، الذي قدمه وزير الصحة كخبير وطني، رد على الصبار بالقول: «ليس هناك توتر في المجتمع حول الإجهاض، وما يطرحه البعض كتوصيف لما يحدث مجرد مبالغة، لأن ما يقع في حقيقة الأمر هو وجود حيوية في مستوياتها المعقولة»، مضيفا أن القوانين الغربية تبقى قوانين مغربة للبعض، لكن المجتمع المغربي بوصفه مجتمعا مسلما، لا يمكنه إلا أن يكون موافقا على أن يكون حق الجنين في الحياة معصوما، ولا يمكن أبدا أن يقبل بتطبيق مقاربة تمنح النساء حريتهن المطلقة في التصرف.

وتقرير عمليات الإجهاض، ويضيف بأن جزءا كبيرا من عمليات الإجهاض يكلف الصحة العامة والمجتمع، الشيء الكثير، وهو ما نسميه بالإجهاض السري. ويعتبر الإجهاض التقليدي أخطر الأنواع حين يمارس مشعوذون وأشخاص غير ذي خبرة عمليات الإجهاض، والتي تنتهي في غالب الأحايين بمضاعفات صحية سيئة.

العثماني عرض مقترح قانون كان قد قدمه إلى البرلمان قبل خمس سنوات، وقال إنه لم ينبه خلال تحريره إلى وجود حالات إضافية يمكن أن يسمح لها بالإجهاض مثل سيدة ذات مرض عقلي شديد.

عائشة الشنا، رئيسة جمعية التضامن النسوي، وهي تتكفل بالكثير من الأمهات العازبات، روت أن أغلب النساء المغتصبات اللواتي جئن إلى مركزها، رفضن إجراء عملية الإجهاض، وفضلن أن يحتفظن بأجنتهن، ولم تبد الشنا أي موقف موافق بشكل واضح، لتقنين الإجهاض، لكنها سردت نماذج عدة كأدلة على عدم صوابه.

وزير الصحة الحسين الوردي أثناء اللقاء الوطني حول الإجهاض أمس

ظهر تباين واضح بخصوص كيفية التعامل مع ملف الإجهاض الحساس أمس بالرباط، بين وزير الصحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان من جهة والعلماء ممثلين بمصطفى بنحمزة والبيجدي ممثلا في القيادي سعد الدين العثماني

الصبار: يجب أن يكون لدينا قانون مثل ما للنمسا

العثماني: المجتمع المغربي مسلمٌ ولن يقبل بقوانين مستوردة

الشنا: كثير من النساء المغتصبات يرفضن الإجهاض

بنحمزة: التشوه الخلقي للجنين مجرد عذر جمالي مزاجي

Conseil national des droits de l'Homme

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

وزارة الصحة تفتح نقاشا وطنيا حول الإجهاض

4-1/7470

الوردي : القانون متجاوز ولا يستجيب للتحديات الخاصة بالحفاظ على صحة الأم المغربية

محمد حجيوي

دعا البروفيسور الحسين الوردي وزير الصحة إلى ضرورة مراجعة القانون الجنائي في شقه المتعلق بالإجهاض، بما يستجيب للتحديات المطروحة، والخاصة بالحفاظ على صحة الأم وتمتعها بجميع حقوقها الإنجابية.

وقال الوزير، في افتتاح اللقاء الوطني الذي نظمته وزارة الصحة حول موضوع "الإجهاض: التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية"، أمس الأربعاء بالرباط، إن القانون الجنائي في شقه المتعلق بالإجهاض، أصبح اليوم متجاوزا ولا يستجيب للتحديات الحالية الخاصة بالحفاظ على صحة الأم المغربية، وتمتيعها بجميع حقوقها الإنجابية"، مشيرا إلى أن التقرير الثاني للجنة الخبراء الوطنية الخاص بالتدقيق السري في وفيات الأمهات لسنة 2010 أوضح أن مضاعفات الإجهاض تتسبب في حوالي 4.2 في المائة من مجموع وفيات الأمهات، و5.3 في المائة من وفيات الأمهات الناتجة عن التعقيدات المباشرة للولادة.

ويرى الحسين الوردي أن التدابير التي تتخذها وزارة الصحة لمعالجة إشكالية الإجهاض، أو إشكالية الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الإجهاض السري، "وهي تدابير وقائية تتم قبل حدوث الحمل"، هي تدابير غير كافية وغير فعالة رغم أهميتها، وأنها تهم فقط النساء المتزوجات، مشيرا إلى أن الوزارة منكبة حاليا على وضع خطة عمل تعتمد على مقاربة شمولية لمعالجة هذه الإشكالية.

وقال الوزير "إن هذه الخطة ترتكز على ثلاثة محاور متكاملة" حددها في تطوير سبل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه بتطوير برامج التربية الجنسية والإنجابية، وتيسير ولوج النساء ضحايا الإجهاض السري لخدمات الصحة الإنجابية دون أي خوف من المتابعة، مع تحسين جودة التكفل بالمضاعفات الناتجة عنه.

أما المحور الثالث الذي ترتكز عليه هذه الخطة فيهم، بحسب الوزير، مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالإجهاض الطبي في المغرب في أفق مراجعته للاستجابة للحاجيات الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لبلادنا وفقا لحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا.

وخلص البروفيسور الحسين الوردي إلى القول بأن رفع الحواجز على الإجهاض للحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للأم وفي حالات الاغتصاب وزنى المحارم والتشوهات الخلقية للجنين يستكون له الآثار الإيجابية على الدولة والمجتمع من حيث خفض نسبة مرضات ووفيات الأمهات الناجمة عن الإجهاض السري غير المأمون، وتمكين الأطباء من العمل في إطار القانون وفي ظروف تحترم السلامة الصحية، بالإضافة إلى العمل في شفافية تعطي للمغرب مصداقية أكثر أمام دول العالم.

من جانبه، أورد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من التجارب المقارنة، على اختلاف وتنوع استراتيجيات تأطيرها القانوني، مشيرا إلى أنها تشترك في شروط أساسية تتمثل في ضرورة صدور الطلب على الأم وموافقتها المستنيرة في جميع الأحوال على القرار، و كذا إجراء عملية التوقيف الإرادي للحمل تحت إشراف طبي.

وتطرق محمد الصبار إلى مجموعة من المقتضيات الأساسية المضمنة في المواثيق الدولية والتي حثت الدول على مراجعة التشريعات الوطنية التي تجرم الإجهاض وحذف العقوبات ضد النساء اللائي يلجأن إلى الإجهاض، على غرار ما جاء في توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

وأوضح محمد الصبار الذي دعا إلى ضرورة الاستفادة من التجارب المقارنة المتعلقة بالتأطير القانوني للإيقاف الإرادي للحمل، أن تجريم الإجهاض، وفق المادة 453 من القانون الجنائي المغربي، لا يلغي واقعيا ممارسة الإجهاض، بل على العكس من ذلك، يضيف المتحدث، يساهم في مضاعفة ممارسته في ظروف مضرة بصحة المرأة التي تلجأ إليه.

وأفاد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا السياق، أن المعطيات التي قدمتها الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة، تشير إلى أن عدد عمليات الإجهاض تصل إلى حوالي 600 عملية يوميا، في حين ترى الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن هذا العدد يتراوح ما بين 800 و1000 حالة يوميا.

وبرى محمد الصبار ضرورة منح النساء الحق في اتخاذ اختيارات مسؤولة تخصهن، وخاصة النساء الشابات، المنحدرات من المناطق المهمشة، اللائي ليهن الحق في فرصة ثانية وفي المستقبل، مؤكدا على أنه من غير المنطقي أن يحل المشرع محلهن وأن يتخذ القرار بدلا عنهن.

وفي سياق متصل، دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ضرورة اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في شموليتها، والتي تمت صياغتها وفق مقاربة تشاركية، بالنظر إلى ترابط محاورها، وإلى الشروع الفوري في تفعيل مقتضياتها.

من جانبها، طرحت أمينة فرخي مديرة الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات، الجانب القانوني المتعلق بتجريم الإجهاض، مشيرة إلى أن الوزارة فتحت ورشا للتفكير في هذا الموضوع في إطار مراجعة القانون الجنائي في مواضيع ذات الصلة بحياة وحقوق المواطنين.

وأفادت المسؤولة بوزارة العدل والحريات أن النقاش حول الإجهاض يتراوح ما بين الحق في الحياة وحرية النساء في تدبير صحتهن الإنجابية، مشيرة في هذا السياق، إلى الاتجاهات التي ذهب إليها القانون المقارن، وهي اتجاهات متباينة ومختلفة، حسب أمينة فرخي التي قالت إن هناك من ذهب حد منع وتجريم للإجهاض أيا كانت المرحلة التي وصلها الحمل، وهناك من ذهب إلى حد إباحته بشروط محددة سلفا في القانون.

وبحسب مصطفى بنحمزة رئيس المجلس العلمي بوجدة، فإن موضوع الإجهاض يتطلب المزيد من الدراسة والتدقيق خاصة من قبل الأطباء، لتحديد مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمصوغات يوردها الداعون إلى إباحة الإجهاض، وأورد في هذا الإطار مجموعة من النصوص الفقهية التي تشدد على الحق في الحياة.

وأثنى بنحمزة على إشراك العلماء في موضوع يقتضي توافق جميع المغاربة ويخدم المصلحة العليا للوطن، مشيرا إلى النقاش الهادئ والرصين يمكن أن يبلور مقترحات موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المعطى الديني الذي يؤكد على حماية النفس..

ويرى الخبير والطبيب سعد الدين العثماني، وزير الخارجية السابق، أن تعديل قانون الجنائي المتعلق بالإجهاض يكتسي استعجالية قصوى، وذلك بما يوافق مقتضيات الفقه الإسلامي، وما يحقق مقاصد الحفاظ على صحة المرأة والمجتمع.

وأكد سعد الدين العثماني على أن للإجهاض السري كلفة اجتماعية كبيرة جدا، مشيرا إلى أن 13 في المائة من وفيات الأمهات ناتج عن وجود إجهاض غير مؤمن، وأن هناك حوالي 700 حالة وفاة، 91 منها بسبب الإجهاض، بالإضافة إلى أن هناك حوالي 24 ولد يتم التخلي عنه يوميا بالمستشفيات الوطنية.

وأعطت الفاعلة الجمعوية عائشة الشنا شهادة حية على ما تعانيه الأمهات العازبات، مؤكدة على ضرورة تقنين الإجهاض لحالات محددة، وأن يتم أخذ رأي المرأة الحامل حول ما إذا كانت ترغب في الاحتفاظ بحملها.

كما دعت الشنا إلى اتخاذ التدابير الوقائية والتي تأتي في مقدمتها التربية الجنسية التي يتعين أن تستنبط من الدين الإسلامي، وأن يتم إدماجها في المناهج التعليمية ولدى الوعاظ والمرشدين للحد من أسباب الحمل غير المرغوب فيه.

إنظر الصفحة 4

الحسين الوردي

عائشة الشنا

مصطفى بنحمزة

محمد الصبار

سعد الدين العثماني

وزارة الصحة تفتح النقاش الوطني حول الإجهاض

الوردي : القانون متجاوز ولا يستجيب للتحديات الخاصة بالحفاظ على صحة الأم المغربية

محمد حجيوي

دعا البروفيسور الحسين الوردي وزير الصحة إلى ضرورة مراجعة القانون الجنائي في شقه المتعلق بالإجهاض، بما يستجيب للتحديات المطروحة، والخاصة بالحفاظ على صحة الأم وتمتعها بجميع حقوقها الإنجابية.

وقال الوزير، في افتتاح اللقاء الوطني الذي نظمته وزارة الصحة حول موضوع «الإجهاض: التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية»، أمس الأربعاء بالرباط، إن القانون الجنائي في شقه المتعلق بالإجهاض، أصبح اليوم متجاوزا ولا يستجيب للتحديات الحالية الخاصة بالحفاظ على صحة الأم المغربية، وتمتيعها بجميع حقوقها الإنجابية»، مشيرا إلى أن التقرير الثاني للجنة الخبراء الوطنية الخاص بالتدقيق السري في وفيات الأمهات لسنة 2010 أوضح أن مضاعفات الإجهاض تتسبب في حوالي 4.2 في المائة من مجموع وفيات الأمهات، و5.3 في المائة من وفيات الأمهات الناتجة عن التعقيدات المباشرة للولادة.

ويرى الحسين الوردي أن التدابير التي تتخذها وزارة الصحة لمعالجة إشكالية الإجهاض، أو إشكالية الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الإجهاض السري، «وهي تدابير وقائية تتم قبل حدوث الحمل»، هي تدابير غير كافية وغير فعالة رغم أهميتها، وأنها تهم فقط النساء المتزوجات، مشيرا إلى أن الوزارة منكبة حاليا على وضع خطة عمل تعتمد على مقاربة شمولية لمعالجة هذه الإشكالية.

طرح ملف الإجهاض للنقاش العمومي

المقاربة القانونية وحدها ليست كافية

8348/1

الرباط/ فاطمة ماحدة

أكد الحسين الوردي، وزير الصحة « أن معالجة إشكالية الإجهاض لا يمكن أن تكون قانونية صرفة لأن الدول التي اكتفت بالمقاربة القانونية وحدها فشلت، بل في إطار مقاربة شمولية ترتكز على ما هو وقائي للحد من نسب الحمل غير المرغوب فيه، والتقليص من اللجوء إلى الإجهاض كهدف أساسي».

وأشار وزير الصحة في اللقاء الوطني حول الإجهاض تحت شعار «الإجهاض: التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية»، الذي نظم أمس بالرباط ، إلى أن الإجهاض السري غير الآمن يتم دائما في ظروف غير صحية والتي لا تحترم أبسط قوانين السلامة» ، موضحا في السياق نفسه أن «مجموعة من الفتيات والنساء، وخوفا من تبعات القانون الجنائي الحالي المتعلق بالإجهاض والذي يعاقب سواء مرتكبه أو الوسيط أو المستفيدة منه بعقوبات حبسية تتراوح ما بين سنة وخمس سنوات، يلجأن إلى وسائل بدائية باستعمال أدوات حادة غير معقمة أو أعشاب سامة أو أدوية خطيرة الشيء الذي ينتج عنه مضاعفات صحية، مما قد يؤدي إلى الوفاة».

كما أشارت الأخت الدكتورة فاطمة كعيمة مازي، النائبة البرلمانية عن حزب الحركة الشعبية، إلى أن «الحزب يدعو إلى فتح نقاش يشمل جميع الفعاليات والمتدخلين، من أجل تعديل القانون الجنائي المتعلق بتجريم الإجهاض في الفصل 153 من الدستور وملاءمته مع المواثيق الدولية الداعية إلى صيانة حقوق المرأة الصحية والنفسية، داعية إلى نهج مقاربة رباعية تعتمد على الجانب الصحي والسوسيوثقافي والديني والقانوني، لمعالجة إشكالية الإجهاض السرية، في انتظار عرض مشروع القانون على البرلمان لمناقشته.

ومن جانبها اعتبرت أمينة فروخي، ممثلة عن وزارة العدل والحريات، ، أن القانون الجنائي أصبح متجاوزا ولا يستجيب للتحديات الحالية الخاصة بالحفاظ على صحة الأم في تمتيعها بحقوقها الإنجابية، مما يستدعي الاعتماد على المقاربة التشاركية بإيجاد رؤية واضحة حول الإجهاض تتلاءم والخصوصيات الثقافية والثوابت الدينية للبلاد، مؤكدة أن الحق في الحياة هو أولى حقوق الإنسان.

ومن جهتها أكدت، عائشة الشنا، أن الوقاية هي الأولى عن طريق لعب علماء الدين خاصة دورا في كسر الطابوهات، وتسليط الضوء على ظاهرة الإجهاض، مع التركيز على التربية الجنسية ووضع قوانين تؤطرها، بالإضافة إلى تحديد الحالات التي من خلالها يعطى الحق للمرأة في اتخاذ قرار الإجهاض، اليوم قبل الغد، لأن المغرب يشهد 153 حالة ولادة غير شرعية كل يوم، حسب دراسة أجريت بين سنتي 2003 و2009.

وحسب المقاربة الحقوقية ، فقد دعا محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى فتح نقاش هادئ في الموضوع من زوايا مختلفة باعتباره حاجة مجتمعية ملحة، مستعرضا مختلف التجارب الدولية في هذا السياق، مضيفا بان المشرع لا يمكنه اتخاذ القرار لوحده بدلا عن النساء المعنيات بالأمر، باعتبار أن الحق في الصحة يشمل كذلك حقوق التصرف بصحتها

نقاش قوي وصريح بين المؤيدين والمعارضين لتقنين الإجهاض 3600/1-3

الوردي: نشتغل على خطة عمل حول الإجهاض تحترم القيم الدينية والأخلاقية
بنحمزة: الحق في الحياة مقدم على كل الحقوق
العثماني: يجب السماح بالإجهاض بما يوافق مقتضيات الفقه الإسلامي

● سناء القويطي

نقاش قوي وصريح بين المؤيدين والمعارضين لتقنين الإجهاض 3600/1-3

الوردي: نشتغل على خطة عمل حول الإجهاض تحترم القيم الدينية والأخلاقية
بنحمزة: الحق في الحياة مقدم على كل الحقوق
العثماني: يجب السماح بالإجهاض بما يوافق مقتضيات الفقه الإسلامي

● سناء القويطي

أثار موضوع الإجهاض نقاشا ساخنا أمس الأربعاء خلال لقاء وطني نظمته وزارة الصحة في الموضوع، وشاركت فيه فعاليات وطنية من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية والدينية إلى جانب الخبراء والأطباء والمجتمع المدني.

ولم يخل النقاش من «ملاسنات» بين مؤيدي الإجهاض ومعارضيه رغم تأكيد عدد من المتدخلين على أهمية تناول هذا الموضوع بهدوء، من أجل الوصول إلى مقترحات وحلول وسطية ترضي جميع الأطراف وتحقق مصلحة المرأة والطفل والأسرة والمجتمع المغربي.

وكشف وزير الصحة خلال كلمته في افتتاح هذا اللقاء، أن وزارته منكبة على وضع خطة عمل لمعالجة إشكالية الاجهاض تعتمد على نظرة شمولية تهتم بتطوير سبل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه، بتطوير برامج التربية الجنسية والإنجابية وكذلك تيسير الولوج للمعلومات الصحية الشاملة ثم تيسير ولوج النساء ضحايا الإجهاض السري لخدمات الصحة الإنجابية دون أي خوف من المتابعة، إلى جانب مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالإجهاض الطبي مع الاحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للبلاد.

وأشار الوزير إلى أن 4.2 بالمائة من مجموع وفيات الأمهات و5.5 بالمائة من وفيات الأمهات عند الولادة مرتبطة بالإجهاض، حسب التقرير الثاني للجنة الخبراء الوطنية الخاص بالتدقيق السري لوفيات الأمهات لسنة 2010.

وقال الوردي إن رفع الحواجز على الإجهاض في حالات الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخلقية للجنين ستكون له آثار إيجابية على البلاد، من حيث خفض نسبة مراضة ووفيات الأمهات الناتجة عن الإجهاض السري غير المأمون وتمكين الأطباء من العمل في إطار قانوني وفي ظروف تحترم السلامة الصحية، هذا إلى جانب خفض الكلفة المادية سواء بالنسبة للنساء باعتبار العملية سرية أو بالنسبة للدولة فيما يخص تكلفة التكفل بالمضاعفات الناتجة عن الإجهاض السري.

الدكتور مصطفى بنحمزة عضو المجلس العلمي الأعلى قال في كلمته في هذا اللقاء، إن الحق في الحياة مقدم على كل الحقوق باعتباره من الكليات الخمس التي يحميها الإسلام ويحافظ عليها، موضحا أن حياة الجنين تبدأ منذ تخصيب البويضة وليس بعد نفخ الروح وبالتالي فإجهاضه هو إزهاق للحياة، معتبرا أن «قضية نفخ الروح لا تعنينا في شيء من حيث الأحكام الفقهية، لأن القرآن يتحدث عن الحياة وقدسيتها وليس عن الروح.

وقال بنحمزة مخاطبا المشاركين في هذا اللقاء «سنخطىء كثيرا إذا لم نشرك العلماء في مناقشة قضايا المجتمع»، معاتبا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي مثله في هذا اللقاء محمد الصبار بالقول «لم يستدعنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولا مرة واحدة كي نتحدث في عدد من القضايا المهمة»، مضيفا «نحن لا نتحدث لأننا لا نريد ولكن لأننا لا نجد فرص الحديث ولا يتم استدعاؤنا للحديث، وهذا ليس ذنبنا بل بسبب الإقصاء الذي يقع».

وحذر بنحمزة من تطبيق رأي جهة واحدة في موضوع الإجهاض قائلا «نريد الابتعاد عن الشذوذ والغلو أيا كان سواء دينيا أو غير ديني»، مشيرا إلى أن بعض القضايا قد تفتح الباب أمام التطرف قائلا «لا نريد أن نعطي للتطرف أي سبب أو يقال إن المغرب لا يحافظ على الأحكام الشرعية»، معتبرا أن الوطن أغلى من أن نجازف به من أجل أحد.

الدكتور سعد الدين العثماني قال إنه «لا ينبغي أن يكون هناك توتر في هذه القضية بل نقاش وطني هدفه إيجاد حل وسط يجتمع عليه المغاربة جميعا حتى نتقدم إلى الأمام على المستوى القانوني والصحي والاجتماعي»، وأكد العثماني على ضرورة السماح قانونا بالإجهاض بما يوافق مقتضيات الفقه الإسلامي، داعيا إلى تعديل القانون الجنائي بشكل مستعجل فيما يتعلق بموضوع الإجهاض لأن الكلفة الاجتماعية للوضعية الحالية عالية جدا خاصة وأن جزء كبيرا من طرق الإجهاض محفوفة بالمخاطر وتعرض حياة المرأة للخطر كما تكلف الدولة كثيرا.

وقال العثماني إن حالات مثل الاغتصاب وزنا المحارم والمرض العقلي للأم والتشوهات الخلقية باتت تستدعي التدخل لإيقاف الحمل في مراحله الأولى طبيا لما تخلفه هذه الحالات من مآسي اجتماعية.

جمعيات تحتج على إقصائها

احتجت الجمعية المغربية للدفاع عن الحق في الحياة ومنتدى الزهراء للمرأة المغربية وهو ائتلاف نسائي يضم العشرات من الجمعيات، على عدم دعوتها لحضور النقاش التشاوري حول الإجهاض، الذي نظمته وزارة الصحة أمس الأربعاء، وهو ما اعتبرته في رسالة وجهتها الجمعيتان إلى وزارة الصحة عشية انعقاد هذا اللقاء إقصاء غير مفهوم لجمعيات تهتم بالدفاع عن الحق في الحياة ولها مواقف من الجدل الدائر حول الإجهاض.

وزير الصحة الحسين الوردي وخلال تسيره أشغال هذا اللقاء الوطني قدم اعتذارا علنيا لجمعية الدفاع عن الحق في الحياة، معتبرا أن عدم دعوتها غير مقصود وخطأ ودعاهم إلى المشاركة في النقاش المفتوح خلال جلسات اللقاء.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المغرب وموريتانيا يتحدان لصيانة التراث الحساني

16/3321

احتضنت قاعة الندوات بالمركز الثقافي المغربي بنواكشوط، مساء الاثنين، محاضرة ألقاها الباحث المغربي رحال بوبريك، مدير مركز الدراسات الصحراوية التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخ بالرباط، حول موضوع "التعاون الأكاديمي المغربي الموريتاني في مجال صيانة وتثمين التراث الحساني .. النشر نموذجا".

وأكد بوبريك أن إحداث مركز الدراسات الصحراوية في فبراير 2013 أملته ضرورة تشجيع البحث في ميادين العلوم الاجتماعية والثقافية والتنمية المتعلقة بالصحراء، بما يسهم في حفظ الذاكرة وإنجاز أبحاث تطبيقية وترسيخ دعائم نقاش علمي رصين، وذلك انسجاما مع مقتضيات الدستور الجديد للمملكة الهادفة إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة لاسيما منها المكون الحساني.

وأبرز المحاضر أن من بين أهداف المركز القيام بأبحاث متعددة التخصص تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية للأقاليم الجنوبية للمملكة، وتشجيع البحث في خدمة التنمية بتعاون مع فاعلين محليين ودوليين، وإنشاء قاعدة معلومات ومركز توثيقي وسمعي بصري حول هذه الأقاليم، وتوثيق الصلات مع مراكز البحث الوطنية والدولية المهتمة بالمجال الصحراوي.

وأشار إلى أن المركز قام، على الخصوص، بنشر عشرة أبحاث علمية قيمة لمؤلفين موريتانيين في مختلف المجالات الأدبية والتاريخية والدينية، ما سيمكن من خلق تواصل ثقافي وعلمي، ونقل نتائج المجهودات العلمية للباحثين الموريتانيين إلى أشقائهم المغاربة وأيضا إلى باقي المهتمين بمجالات العلوم الإنسانية في المنطقة المغاربية والعربية وفي الخارج.

وأوضح رحال بروبريك، أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخ بالربط، أن هذه المبادرة تروم صيانة وتثمين التراث الحساني من خلال النشر، وتقديمه لأوسع جمهور ممكن، ليتعرف على الكنوز المعرفية والجمالية التي يحتويها.

وقال إن المركز، الذي تم إنشاؤه بشراكة مع مؤسسات حقوقية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) واقتصادية (المكتب الشريف للفوسفاط) واجتماعية (وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية)، أحدث ماستر ودكتوراه حول "الإنسان والمجال بالصحراء .. الديناميات الاجتماعية".

كما ذكر بإشراف المركز على تسجيل أول أنطولوجيا للموسيقى الحسانية التقليدية بهدف الحفاظ على هذه الموسيقى ونقلها ونشرها باعتبارها عنصرا أساسيا للتراث الشفوي وذاكرة حقيقية للمجتمع البدوي.

وأشار إلى أن من بين مشاريع البحث التي توجد قيد الإنجاز المعجم البيئي والجغرافي الحساني والمتن الشعري الحساني وتأثير التغيرات المناخية العامة على التنوع البيولوجي في المناطق الرطبة الصحراوية والمجال الصحراوي ورهان السياحة (نموذج المنتزه الوطني اخنيفيس واخنيفير بإقليم طرفاية) والدينامية والتوزيع المجالي والتركيب الاجتماعي والممارسات الحضرية بالمدن الصحراوية بالمغرب (نموذج العيون وبوجدور).

الصباح
يومية مغربية شاملة

الإجهاض يعيد المواجهة بين الحداثيين والمحافظين

463512

بنحمزة يعارض أغلب الأصوات المطالبة بتغيير القانون الجنائي في الشق الخاص بالإجهاض

عاد النقاش حول الإجهاض، ليعيد التوتر واختلاف المواقف إلى سطح الأحداث، ففيما أقر غالبية المشاركين في اللقاء الوطني الذي نظمته وزارة الصحة أمس (الأربعاء) بالرباط حول الإجهاض بضرورة إعادة النظر في فصول القانون الجنائي الخاصة بالإجهاض، مراعاة لصحة الأم، وأخذا بعين الاعتبار حالات محددة يستحيل معها استكمال الحمل، خرج مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي بوجدة، ليؤكد في موقف صادم رفضه للإجهاض، وهو موقف شخصي، يعكس قناعاته ولا علاقة للمجلس العلمي به، ويسائل الحضور ما ذنب ذلك الجنين ليعدم؟. وأردف بنحمزة معللا موقفه الرافض للإجهاض، حتى وإن كان الأمر يتعلق بحمل ناتج عن زنا المحارم، أن من يجب مساءلته هو مرتكب الجرم ومحاسبته، أما الجنين فلا ذنب عليه، فالأصل في الموضوع محاربة الأسباب وليس النتائج.

وأوضح أن موقفه يستند إلى إحدى كليات الإسلام الخمس، الخاصة بالحق في الحياة، ليخاطب الأطباء المشاركين في اللقاء بالقول "لا تحدثوني عن النفخ في الروح، وما إن كانت لا تتم إلا بعد أن يبلغ الجنين أربعة أشهر فهذا لا يعنيني صراحة، لأنه في علم الغيب، ما يهمني، هو ما إن كانت تلك البويضة المخصبة حية أم لا، فإذا أثبتم لي أنها ليست حية علميا، حينها فقط، سأقول إنه لا حرج عليكم في كل ما تقومون به".

وأكد بنحمزة ردا على دعاة الإجهاض في حال حدوث تشوهات خلقية للجنين، بالقول إن الأمر لا يعدو أن يكون جماليا ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره سببا يبطل حياة الإنسان، وإلا الأقزام والمكفوفون وفئة كبيرة ستقول لهم، إنكم جئتم خطأ إلى الحياة".

وبدا موقف بنحمزة أنه الموقف الوحيد المعارض لتقنين الإجهاض، فوزير الصحة الذي افتتح اللقاء، اعتبر أن القانون الجنائي في شقه الخاص بمسألة الإجهاض أصبح متجاوزا، ولا يستجيب إلى التحديات الحالية الخاصة بالحفاظ على صحة الأم بالمغرب وتمتيعها بجميع حقوقها الإنجابية. وتابع الوردي بالقول إنه رغم الإجراءات التي تقوم بها وزارته لمعالجة إشكالية الحمل غير المرغوب فيه، وتفادي الإجهاض السري، إلا أنها تبقى غير كافية، ولا تهم إلا النساء المتزوجات.

الشيخ الفيزازي في حديث مع وزير الصحة (عبد المجيد بزيوات)

سعد الدين العثماني، الوزير السابق والطبيب النفساني، أقر بدوره بأنية تعديل القانون المغربي في شقه المتعلق بالإجهاض، تعديل يجب أن يتوافق مع مقتضيات الفقه الإسلامي ومع ما يحقق مقاصد الحفاظ على صحة المرأة والمجتمع، مشيرا إلى أنه سبق أن اقترح سنة 2010 تعديلا للفصل 453 من القانون الجنائي، رفع العقاب عن الإجهاض متى قام به طبيب أو جراح علانية، خلال الأسابيع الستة الأولى من الحمل، إذا ترتب عن اغتصاب أو زنا محارم، وخلال 120 يوما الأولى من الحمل بناء على طلب الوالدين، إذا ثبت بواسطة الفحوص الطبية والوسائل الآلية أن الجنين مصاب بأمراض جينية غير قابلة للعلاج، وهو أمر صار متاحا اليوم بفضل التقدم الطبي".

وتأتي ضرورة تقنين الإجهاض والسماح به في حالات محددة، حسب العثماني، إلى الكلفة الاجتماعية المرتفعة جدا للإجهاض، إذ كشف وفاة حوالي 91 أما سنويا من بين 700 حالة وفاة للأمهات سنويا بالمغرب، بسبب الإجهاض، مردفا أن 13 في المائة من الأمهات يتوفين بسبب الإجهاض. كما أورد الوزير السابق رقما آخر وأكدته عائشة الشنا، رئيسة جمعية التضامن النسوي، ويعكس الكلفة الاجتماعية المرتفعة للإجهاض، يكمن في وجود حوالي 24 طفلا يتم التخلي عنهم يوميا بالمغرب، لأنهم نتاج حمل غير مرغوب، أو "فشل عملية إجهاض".

هجر المغلي

الإجهاض يثير جدلا فقهيا وقانونيا والشنا تقدم أرقاما صادمة: 153 ولادة غير شرعية 24 منها ترمى في حاويات الأزبال يوميا

9953/A-2

الرباط: عبد الحق العضيمي

تحول اللقاء الوطني الذي نظمته - أمس - وزار الصحة، بشأن موضوع الإجهاض، إلى جدل قانوني وفقهي وحقوقي، تباينت فيه المواقف، واصطدمت حوله الآراء، بين مجيز للإجهاض، وبين رافض له، وبين من أمسك العصا من الوسط.

وفي هذا السياق، جددت عائشة الشنا، رئيسة جمعية التضامن النسوي، دعوتها إلى تقنين الإجهاض في الحالات القصوى، كتعرض الفتاة للاغتصاب من قبل ثلاثة أو أربعة أشخاص، أو زنا المحارم، مشددة في الوقت ذاته، على ضرورة عدم إجبار النساء ضحايا هذه الحالات على إنهاء حملهن، وإقرار حقهن في الاحتفاظ بأجنتهن وجعل تخليهن عنه إراديا.

التتمة بالصفحة الثانية

الصبار يدعو إلى التأمل في التجارب المقارنة وبنحمزة يتساءل كيف يمكن وضع حد لحياة إنسان لكونه يحمل تشوها؟

الإجهاض يثير جدلا فقهيا وقانونيا والشنا تقدم أرقاما صادمة: 153 ولادة غير شرعية 24 منها ترمى في حاويات الأزبال يوميا

الرباط- عبد الحق العضيمي

■ تحول اللقاء الوطني الذي نظمته - أمس - وزار الصحة، بشأن موضوع الإجهاض، إلى جدل قانوني وفقهي وحقوقي، تباينت فيه المواقف، واصطدمت حوله الآراء، بين مجيز للإجهاض، وبين رافض له، وبين من أمسك العصا من الوسط.

وفي هذا السياق، جددت عائشة الشنا، رئيسة جمعية التضامن النسوي، دعوتها إلى تقنين الإجهاض في الحالات القصوى، كتعرض الفتاة للاغتصاب من قبل ثلاثة أو أربعة أشخاص، أو زنا المحارم، مشددة في الوقت ذاته، على ضرورة عدم إجبار النساء ضحايا هذه الحالات على إنهاء حملهن، وإقرار حقهن في الاحتفاظ بأجنتهن وجعل تخليهن عنه إراديا.

"الأم تيريزا"، كما يلقبها البعض، قالت في مداخلة عفوية،خلال مشاركتها في اللقاء ذاته، إن "هناك نساء فضلن الأمومة رغم ما تعرضن له من اغتصاب جماعي، ومعرفتهن بأن حملهن ناتج عن زنا المحارم، إلا أنهن يتمسكن به، وهذا الأمر المحير يجب أن نضعه في حسباننا"، مضيفة أن الإجهاض لا يمكنه أن يكون حلا ناجعا، وإنما الحل، بحسب الشنا، "مرتبط بما مدى إلمام فتياتنا بالتربية الجنسية".

وكشفت الشنا عن أرقام صادمة بشأن حالات الولادات غير الشرعية، حيث قالت إن أكثر من 153 ولادة غير شرعية، تحدث يوميا في المغرب، منها 24 يتم التخلي عنها في المزابل، وهو ما وصفته بـ"الكارثة العظمى".

وأضافت الشنا أن هناك دراسة، قد قدرت عدد الأمهات العازبات بـ200 ألف، والولادات غير الشرعية ب 500 ألف سنويا، وأن 13,46 في المائة، من الولادات في المغرب تتم خارج إطار الزواج، داعية في هذا السياق إلى تكسير الطابوهات إن أردنا أمان المجتمع.

بدوره، دعا محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المشاركات و المشاركين في هذا اليوم الدراسي إلى التأمل في التجارب المقارنة المتعلقة بالتأطير القانوني للإيقاف الإرادي للحمل، مشيرا إلى أن كلا من النمسا و بلجيكا أباحتا الإيقاف الإرادي للحمل ابتداء من 1974 و 1990 على التوالي خلال أجل 12 أسبوعا و ما يتعدى 12 أسبوعا براي طبي indication médicale. و بالنسبة للمملكة المتحدة التي أباحت التوقيف الإرادي للحمل منذ 1967 ،فقد رفعت الأجل إلى 24 أسبوعا. أما إسبانيا ، يضيف الصبار، التي أباحت الإيقاف الإرادي للحمل منذ 1985 فحددت 12 أسبوعا في حال الاغتصاب و 22 أسبوعا في حالة التشوه الخلقي للجنين و في أي وقت في حال الخطر الكبير على الصحة الجسمانية و العقلية للأم.

وأوضح الصبار أن هذه التجارب المقارنة، على اختلاف و تنوع إستراتيجيات التأطير القانوني للإيقاف الإرادي للحمل تشترك في شروط أساسية تتمثل في ضرورة صدور الطلب على الأم و موافقتها المستنيرة في جميع الأحوال على القرار، و كذا إجراء عملية التوقيف الإرادي للحمل تحت إشراف طبي.

كما توقف الصبار عند المعطيات التي قدمتها الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة، التي قالت إن عدد عمليات الإجهاض، تصل 600 عملية يوميا في حين ترى الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن العدد يتراوح بين 800 و 1000 حالة يوميا، مشيرا (أي الصبار) إلى أن الفتيات الشابات المنحدرات من الطبقات الوسطى والمحظوظة يمكنهن إجراء عمليات الإجهاض في ظروف جيدة. أما بالنسبة للنساء المتزوجات، مع العلم أنهن لا يلجأن إلى الإجهاض إلا في حالات الضرورة القصوى، فإنه يتيح لهن مواجهة الإكراهات المرتبطة بالحمل غير المرغوب فيه، فيما تلجأ الفتيات المعوزات ،غالبا ،إلى وسائل تشكل خطرا حقيقيا على صحتهن.

"إذا كان صحيحا أن الإجهاض ليس هو الحل دائما، وأن النساء يلجأن إليه مكرهات، فإنه من المفيد أيضا التنويه بأن المشرع لا يمكنه الحلول محل النساء واتخاذ القرار بدلا عنهن" يورد الصبار، الذي أكد أن النساء هن المعنيات الأوائل ويتحملن، العواقب الجسدية والاجتماعية والاقتصادية لعمليات الإجهاض غير المؤمنة وللحمل غير المرغوب فيه.

من جانبه، أبدى مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي بوجدة، الذي كان يتحدث في اللقاء ذاته، تحفظه من إجراء عملية الإجهاض، حيث قال في هذا السياق "إن المحافظة على النفس تأتي في مقدمة الدين، وأن الحفاظ على الروح هي من أمر الله تعالى"، متسائلا "كيف يمكن وضع حد لحياة إنسان بمجرد أن به تشوها؟، ثم ما هو تأكيدنا العلمي على أن هذا الجنين به تشوه خلقي؟" مشددا على ضرورة القضاء على مسببات الحمل غير الشرعي، وأن تكون الوقاية قبل العلاج، داعيا في الوقت ذاته إلى إعادة النظر في الشواهد الطبية التي تمنح للمرأة والرجل قبل زواجهما.

وحذر بنحمزة ،الذي كان يتبنى في حديثه موقفه الشخصي، ولم يكن يتحدث باسم المجلس العلمي الأعلى ،كما أوضح في اللقاء ذاته، (حذر) من المواقف المتطرفة من مثل هذه الملفات والقضايا، وقال إنه "من مصلحتنا أن ننزل القوانين التي ترضي الجميع وترضي الوطن أولا".

العلم

الإجهاض بالمغرب يجمع فاعلين مختلفي المشارب على طاولة النقاش:

الوردي يبشر الحوامل غير المتزوجات بتكفل مستشفيات الدولة بحالاتهن دون تخوف من المتابعة

23/03/12

الرباط: عبد الناصر الكواي

في خطوة من شأنها أن تثير مزيداً من الجدل في الموضوع، «بشر» الحسين الوردي وزير الصحة، النساء والفتيات الحوامل غير المتزوجات، اللائي وصلن مرحلة الإجهاض ومضاعفاته، بتكفل المستشفيات والمصحات العمومية المغربية بحالاتهن دون أي تخوف من المتابعة القانونية. مشددا على كون الإجهاض عموما والسري غير المأمون خصوصا، غالبا ما يؤدي إلى مضاعفات خطيرة ومميتة أحيانا للأمهات، وإحصاءات الوزارة سنة 2010 أكدت أن 2،4 في المائة من وفيات الأمهات سببها الإجهاض السري.

وأضاف الوردي في تصريح مشترك لـ«العلم» على هامش الملتقى الوطني حول الإجهاض المنعقد أمس بالرباط، أن الإجهاض يمثل مشكلة صحية عمومية وطنية حقيقية، وأن القانون الجنائي المغربي الذي يعاقب على الإجهاض هو «بكل صراحة قانون مجحف وجد متشدد وقاس ومتجاوز، وهنا تطرح استعجالية تعديله».

واعتبر أن الملتقى الذي يضم مجموعة من المتدخلين يمثلون القطاعات الوزارية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورجال الدين والمجتمع المدني، متفق على نقطتين رئيستين هما، التأكيد على محاربة الإجهاض السري، والعمل بين وزارتي الصحة والعدل من أجل تعديل القانون الجنائي الحالي.

المحافظة على الحياة

من جهته اعتبر المصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي لوجدة، أن المحافظة على الحياة هي الكليات الخمس التي تأسس عليها الإسلام، ومهما تكن الآراء والتوجهات لا يجوز القفز عليها، مشيرا في تصريح لـ«العلم»، خلال نفس الملتقى، أن الإسلام اعتبر أن وجود الجنين هو وجود محترم بمعنى أن له أهلية وجود ناقص، ولذلك تتوقف التركة لا تقسم حتى يخرج وينفصل حيا ليعرف نصيبه من الإرث، ولا تقام كذلك أي عقوبة على الحامل وغيرها من الأحكام التي تعتبر وجود هذا الجنين.

وأضاف بنحمزة، أنه إذا كان هناك شخص لا يرغب في الجنين فذلك أمر يعنيه، إلا أن ذلك لا يعني بحال أن هذا المخلوق ينبغي أن يؤدي ضريبة أخطاء الآخرين. مؤكدا على ضرورة دراسة الحالات مما يقال فيها أنها تستدعي الإجهاض شريطة ألا يكون هذا أمرا عبثيا أو ألا تكون حياة شخص ما رهينة بإرادة شخص آخر، فالله تعالى أكرم الإنسان بمنح الحياة وهو الذي يزيلها على اعتبار أن الحق الأساس للإنسان هو حقه في الحياة وإلا فإن الحديث عن باقي الحقوق يكون من باب الترف.

أرقام صادمة..

وفي تدخلها، أعطت عائشة الشنا، رئيسة جمعية الاتحاد النسوي، أرقاما وشهادات مخيفة عن واقع الإجهاض في المغرب، منها أن 153 ولادة تعرفها بلادنا يوميا خارج إطار الزواج، وأن 24 طفلا غير مرغوب فيه يتم «رميه في الشارع» يوميا، وأن بلادنا تحتضن أزيد من 200 ألف أم عازبة أنجبن أزيد من 500 ألف طفل غير شرعي، مما يستدعي تقول الشنا، ضرورة إعادة النظر في جملة من الأمور منها سنة 1983 الذي يعتبر كل طفل يولد خارج إطار الزواج ولد زنا وإن اعترف به والده وتمت نسبته إليه.

وقالت الشنا، إن من حقوق الإنسان هناك الحق في التربية الجنسية، وأن هناك في ديننا الحنيف أمورا مهمة في هذا الباب في كتب مثل كتاب القرآن والعلم لأحد المستشرقين. مشيرة أنها مع الإجهاض في حالات مثل الخوف على صحة الأم والاغتصاب الجماعي للطفلات، وإلا فالمطلوب هو أخذ رأي المعنيات بالأمر إن كن يرغبن في الإجهاض أم لا. وتحدثت عن حالات لمغتصبات يرغب في الحفاظ على أبنائهن، وأخريات كن ضحية لزنا المحارم مما يلزم إعطاء الأطباء الحق في هذه العملية لكن ضمن شروط.

بؤرة للتوتر الفكري..

بدوره تطرق محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، للموضوع باعتباره يشكل «بؤرة للتوتر الفكري» في بلادنا، ويحدث شرخا في المجتمع بين من يناصرون الإجهاض ومن يعارضونه، ومن يتحدثون عن الحقوق الإنسانية للنساء ومن يعارضونها. معتبرا أن هذا الموضوع ظل مسكوتا عنه علما أنه يشكل حاجة مجتمعية ضاغطة إذا استحضرنا ما يمارس في الواقع.

أنباء عن شروع الداخلية في دعم جمعيات "البوليساريو" بالصحراء

أمينتو حيدر

كشفت مصادر حقوقية من **المجلس الوطني لحقوق الانسان** ل "الأيام 24" عن أنباء مثيرة تهم القبول المبدئي لوزارة الداخلية، لتخصيص دعم مالي مباشر، والاعتراف القانوني، بالجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، والمناصرة لجبهة "البوليساريو"، في الصحراء.

وأوضحت المصادر، اليوم الأربعاء، أن "وساطة حميدة" يقودها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر لجنته الجهوية بالعيون، بوجدور الساقية الحمراء، جعلت وزارة الداخلية، تقبل بمنح وصل قانوني لكل من جمعية الـ"الكوديسا"، التي تترأسها الناشطة الصحراوية، أمنتو حيدار، ونائبها، علي سالم التامك، و"الجمعية الصحراوية لضحايا حقوق الإنسان في الصحراء"، التي يترأسها إبراهيم دحان، ونائبته، الغالية أدجيمي، وهي من أبرز التشكيلات الحقوقية، المناصرة للبوليساريو في الصحراء.

وبالمقابل، نفى مصدر من داخل جمعية الـ"كوديسا"، علم الجمعية بهذه الأنباء، مشيرا إلى أنها "مجرد دعاية من قبل حقوقيي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبيل شهر أبريل، حيث اجتماع مجلس الأمن الدولي حول الصحراء.

ولم يتسن للموقع، التأكد من الأنباء، من لدن وزير الداخلية.

http://www.alayam24.com/articles-4483.html

هيئة تشخص الوضع الصحي بمشفى خريبكة

أشار تقرير أولي أعدته **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال – خريبكة**، حول "واقع الخدمات الصحية بالمستشفى الإقليمي لخريبكة"، بعد عقد لقاءات مع ممثلي النقابات المهتمة بالصحة بإقليم خريبكة، إلى نقص الموارد البشرية بالمستشفى الإقليمي والمراكز الصحية القروية، مما ينعكس سلبا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات كمّا و كيفا، خاصة على مستوى تأخير المواعيد، والاكتظاظ، وعدم تفعيل خدمات نظام المساعدة الطبية راميد.

أعطاب مادية ومعنوية

وأضافت ذات اللجنة أنها سطرت ملاحظات عديدة بعد لقائها بكل من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ممثلة بمكتبها الإقليمي، والكونفدرالية الديموقراطية لشغل ممثلة بمكتبها المحلي، ونقابة الأطباء التابعة للكونفدرالية الديموقراطية للشغل، حيث حصلت منها على وثائق وبيانات حول مظاهر الخدمات الصحية بالمستشفى الإقليمي وكذا طبيعة العلاقة بين الإدارة والنقابات.

وتضمن ذات التقرير النقص الحاد في الأدوية والمواد الصيدلية، خاصة المواد ذات العلاقة بالأمراض المزمنة كالسكري والقصور الكلوي، وعدم توفر الطبيب بمركز الصحة النفسية والعقلية، ونقص في التجهيزات الطبية ووسائل الإغاثة، وغياب الأمن داخل مختلف مرافق المستشفى، مما يعرض العاملين لاعتداءات وإهانات من طرف بعض المواطنين، إضافة إلى انتشار سلوكات شاذة كالرشوة والمحسوبية والزبونية والسمسرة.

وسطرت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جملة من الملاحظات من بينها انتشار ظاهرة شاذة تتمثل في الاستعانة بعمال شركات المناولة وأعضاء الهلال الحمر ومتدربي ومتدربات المدارس الطبية والتمريضية الخاصة وأشخاص أخرين، والقيام بمجموعة من المهام بمختلف المصالح وهم يفتقدون إلى الأهلية القانونية والعلمية لممارسة المهام، مما يعتبر، حسب ذات التقرير، مخاطرة بصحة المواطنين، كما أشارت إحدى النقابات إلى أن 65 في المئة من العاملين بالمستشفى ليسوا أطرا صحية.

واقع صحي غير عادي

وأشار التقرير إلى سوء توزيع الموارد البشرية بين المصالح، ووجود تجهيزات غير مشغلة بسبب غياب تقنيين مختصين، وسوء تدبير المتوفر من الموارد البشرية والمادية والتجهيزات، حيث يتم استقدام مرضى من أبي الجعد إلى خريبكة رغم تواجد التخصص المعني بعين المكان، ووجود اختلالات مالية كبيرة تتمثل في عدم احترام دفاتر التحملات في العديد من الصفقات المبرمة، وضعف أو انعدام مخزون الأدوية بالمختبر، وانعدام التكوين المستمر الخاص بتأهيل القدرات والكفاءات.

وعن المسؤولية المهنية لبعض الأطباء، فقد وصفها التقرير بالمنعدمة نتيجة عملهم بالقطاع الخاص بشكل غير قانوني على حساب مهامهم بالمستشفى الإقليمي، مع تهريب المرضى أحيانا نحو المصحات الخاصة التي يشتغلون بها، كما أشار التقرير إلى تعقيد الإجراءات الإدارية اللازمة للولوج إلى الخدمات الصحية و ضعف الخدمات المقدمة، وعدم تلاؤم البنية الهندسية للمراكز الصحية مع الخدمات التي تقدمها، وتردي بنية المرافق الضرورية.

ذات التقرير أوضح أن الأدوية تعرف نقصا حادا، خاصة تلك المستعملة عادة كالمراهم والمواد المعقمة ومسكنات الألم والمضادات الحيوية وغيرها، إضافة إلى ضعف التكوين المستمر، وضعف التواصل الداخلي وعدم تفعيل الحوار مع الإدارة، ووجود خلل كبير في تفعيل خدمة المساعدة الطبية، مما يحد من إمكانية الاستفادة منها، كما أشار التقرير إلى أنه إذا ما تم دعم الموارد البشرية فإنه يتم تشغيل تقنيين بدلا من الممرضين أو الأطباء.

رأي الجمعيات والإعلام

وفي لقاء ذات اللجنة بجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالصحة كجمعية مساندة المصابين بالقصور الكلوي، والعصبة المغربية لمحاربة داء السل فرع خريبكة، وجمعية التأطير والمساندة لمرضى داء السكري، فقد سطرت عددا من النقط كالغياب الكلي للموارد المالية لبعض الجمعيات، ما يؤثر سلبا على مستوى الخدمات المقدمة من طرف هذه الجمعيات، ونقص في الموارد البشرية داخل المستشفى الإقليمي، وضعف الدعم المالي واللوجستيكي، وصعوبة الحصول على بعض الأدوية كالأنسولين، وضيق الفضاء المخصص لمرضى القصور الكلوي، وقلة التجهيزات.

وإثر عقد لقاءات أخرى مع عدد من المنابر الإعلامية من ممثلي وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية، فقد أشارت نتائج اللقاءات إلى أن المستشفى الإقليمي الحسن الثاني بخريبكة يعيش حالة استثنائية بكل المقاييس نتيجة الفوضى العارمة في كل المجالات، والاكتظاظ في الأجنحة التي تتوفر على طبيب واحد يصعب عليه تلبية حاجيات المرضى والزائرين، وخصاص في الأطر الصحية، وسوء التغذية المقدمة للمرضى، و قلة الأدوية والنظافة وغياب الحراسة.

كما أشارت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، في إطار نفس اللقاءات، إلى أنه رغم المداخيل المرتفعة التي يتم تحصيلها، فإنها لا تنعكس إيجابيا على تحسين المردودية والجودة، كما أن المستشفى أصبح جهويا بحكم عدد المرتفقين القادمين من الأقاليم المجاورة كسطات وبني ملال وخنيفرة، في الوقت التي يتم فيه تسجيل هروب جماعي للأطر الصحية وخاصة الأطباء الاختصاصيين من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

http://www.hespress.com/permalink/257623.html

الوردي يُؤيد تعديل فصول القانون الجنائي المتعلقة بالإجهاض

هسبريس – محمد الراجي (صورة منير امحيمدات

في خِضمّ النقاش العموميّ الدائر حوْل تقنين عمليّات الإجهاض، التي تتحدّث أرقام غيْرُ رسميّة صادرة عن هيئات مدنيّة أنّها تتراوحُ ما بين 600 و 1000 حالة يوميّا، تُجرى بشكل سرّي، دافَع وزير الصحة الحسيْن الوردي بقُوّة عن ضرورة تعديل فصول القانون الجنائي، المتعلق بالإجهاض، والذي وصفه بـ"مشكلة عمومية حقيقية".

وقالَ الوردي في تصريحات صحافية قبيْل انعقاد الجلسة الافتتاحية للقاءٍ وطنيّ حول تقنين الإجهاض، هو الأول من نوعه تنظمه وزارة الصحة، حول موضوع "الإجهاض: التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية"، إنّ القانون الجنائي في فصوله المتعلقة بالإجهاض (449-458) "قانون مُجْحف وجدُّ متشدد وقاسٍ ومتجاوز".

وفي حينِ تنكبّ وزارة العدْل والحرّيات على التشاور مع مختلف المتدخّلين، حوْل التعديلات التي يُمْكن إدخالها على الفصول المتعلقة بتقنين الاجهاض في مشروع القانون الجنائي، قبْل إحالته على الأمانة العامّة للحكومة، قالَ وزير الصحة إنّ هناك استعجالية لتعديل القانون الجنائي الحالي، مشيرا إلى أنّ وزارة الصحّة تعملُ مع وزارة العدل في هذا الصدد.

وترتكزُ إستراتيجية وزارة الصحّة –حسب ما أعلنَ الوردي– على ثلاثة محاورَ أساسيّة، يأتي في مقدّمتها الوقاية، عبْرَ التحسيس بمخاطر عمليات الاجهاض، خاصة من خلال التربية الايجابية والجنسية للأطفال، وأكّد الوردي في هذا الصدد "الوقاية ثمّ الوقاية ثمّ الوقاية"، مضيفا أنّ الوزارة ضدّ الاجهاض السرّي الغير مأمون العواقب.

أما المحور الثاني في استراتيجية الوزارة، فيتمثّل في تسهيل وتيسير ولوج النساء والفتيات الحاملات اللواتي وصلن إلى مضاعفات الإجهاض أن يُتكفل بهن بدون أدنى تخوف من أي متابعة داخل المستشفيات المغربية والمصحات، وأكّد الوردي "هذا حق من حقوق الإنسان، ولا يمكن أن تكون هناك فتاة لديها مضاعفات خطيرة وستموت أن نتركها تموت لأنها غير متزوجة، هذا غير مقبول".

وعلى الرّغم من دفاعه عن تغيير فصول القانون الجنائي المتعلقة بالإجهاض، مستندا إلى تنصيص دستور 2011 على عدد من الحقوق، وعلى رأسها الحقّ في الحياة، ووصفه (القانون الجنائي) بكونه قانونا متشدّدا ومجحفا ومتجاوز، إلّا أنّ الوردي أكّد على أنّ تعديل القانون الجنائي، يجب أن يتمّ بناء على احترام قيم المغاربة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

وقالَ الوردي في الكلمة التي ألقاها في افتتاح اللقاء الوطني حول تقنين الإجهاض، والذي حضره ممثل منظمة الصحة العالمية بالمغرب، وممثل صندوق الأمم المتحدة للتنمية، إنّ الإجهاض السرّي غير المأمون العواقب ووضعية النساء اللواتي يتعرّضن له تسائل الجميع حوْل إشكالية الحمل غير المرغوب فيه أو الغير مبرمج، "والذي يشكّل فاجعة بالنسبة للمرأة الغير مستعدّة لتبعاته، خاصة في حالات الاغتصاب أو زنا المحارم أو الأم العازبة"، يقول الوردي.

ونبّه إلى أنّ الحمْل غير المرغوب فيه يؤدّي، خاصة في حالات الاغتصاب وزنا المحارم، في ظلّ تشدّد القانون الجنائي، إلى سلوكيات مميتة تساهم في الرفع من وفيات الأمهات مع ما يترتب عنها من عواقب اجتماعية واقتصادية سلبيّة، وأضاف أنّ مجموعة من النساء والفتيات يلجأن، بسبب الخوف من عقوبات القانون الجنائي، إلى استعمال أدواتٍ حادّة غير معقمة أو أعشاب سامّة أو أدوية خطيرة، "وهو ما قد يؤدّي إلى مضاعفات صحيّة قد تؤدّي إلى الوفاة في ظروف مؤلمة".

ولا يسمح القانون الجنائي المغربيّ بالإجهاض، في فصلة الـ453 إلا اذا استوجبته المحافظة على حياة أو صحة الأم، وهو ما اعتبره وزير الصحّة "صعب التأويل"، باعتبار أنّ منظمة الصحة العالمية تعرف الصحة بحالة رفاه كامل بدني وعقلي واجتماعي، وأضاف "يمكنني القول إنّ هذا القانون أصبح اليوم متجاوزا، ولا يستجيب للتحدّيات الحالية الخاصّة بالحفاظ على الأم في المغرب، وتمتيعها بجميع حقوقها الإنجابية".

ويَرى وزير الصحّة أنّ تقنين الإجهاض "ستكون له آثار إيجابيّة على البلاد"، عدّدها في خفْض نسبة وفيات الأمهات الناجمة عن الإجهاض السرّي غير المأمون، وتمْكين الأطبّاء من العمل في إطار قانوني وفي ظروف تحترم السلامة الصحية، ودافَع عن ذلك بالقول "العمل في شفافية سيعطي المغربَ مصداقية أكثر أمام دول العالم فيما يخصّ الحقوق والصحة الإنجابية"، وأضاف أنّ تقنين الإجهاض سيساهم في خفض الكلفة المادّية سواء بالنسبة للنساء، باعتبار أنّ عمليات الإجهاض السرّي أكثر تكلفة، أو بالنسبة للدولة، فيما يخصّ تكلفة التكفّل بالمضاعفات الناجمة عن الإجهاض السرّي.

http://www.hespress.com/societe/257649.html

هوّة الخلاف تتسع بين مؤيّدي الإجهاض ومعارضِيه بالمغرب

هسبريس – محمد الراجي (صور منير امحيمدات)

تبَاينتْ مواقفُ المشاركين في اللقاء الوطني حول تقنين الإجهاض، الذي نظمته وزارة الصحة اليوم الأربعاء بالرباط، بيْن داعٍ إلى تقنينه بشروط، وبيْن رافضٍ، وبيْن داعٍ إلى مزيدٍ من النقاش في أفق بلْورة موقفٍ موّحدٍ إزاءَ قضية الإجهاض، التي وصَفها الأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمّد الصبار في مستهلّ مداخلته بـ"إحدى بُؤَر التوتّر في المجتمع".

وشهدتْ أشغال الجلسة الافتتاحية للقاء الوطني حوْل الإجهاض سِجالًا قويّا بيْن رئيس المجلس العلمي المحلي بوجدة وعضو المجلس العلمي الأعلى، مصطفى بن حمزة، الذي حرِص على التأكيد على أنّه لا يمثّل الهيئة الدينية الأعلى في المملكة، وبيْن الباحث السوسيولوجي عبد الصمد الديالمي، ففيما دافَع الديالمي بقوّة عن تخويل حقّ الإجهاض لمن رغِبَتْ في ذلك، دافَع بنحمزة بقوّة عن موقفٍ مُضادّ.

وأبْدى عضو المجلس العلمي الأعلى تحفّظا شديدا إزاءَ السماح بالإجهاض حتّى بالنسبة للنساء اللواتي تعرّضن للاغتصاب، قائلا إنّ كثيرا من النساء ضحايا الاغتصاب يفضّلن الاحتفاظ بأجنتهنّ، وعلى المجتمع أنْ يقف إلى جانبهنّ، وأضاف أنّ التقاط الولد الناجم عنْ حالة اغتصابٍ وإدماجه في المجتمع كانَ عُرفا اجتماعيا في التاريخ الإسلامي.

وبيْنما يُدافع "المعتدلون" عن السماح بالإجهاض للنساء ضحايا الاغتصاب، تفاديا للمشاكل الاجتماعية والنفسية للضحيّة والمولود، قال مصطفى بنحمزة "إذا وجَدَ هذا المولود من يحتضنه وكانتْ أمّه حقيقة قد تعرّضت للاغتصاب فهي ليستْ مسؤولة عمّا وقع لها، ولكنْ عندما نتحدّث عن إرادةٍ وعزْمٍ على الحمْل وعلى الإجهاض فهذا أمْرٌ آخر".

الفاعلة الجمعوية عائشة الشنّا تَقاطعَ موقفُها، في جُزءٍ منه، مع موقف بنحمزة في مسألة الإجهاض بالنسبة لضحايا الاغتصاب، غيْرَ أنّها لم تدْعُ إلى تحريمه، بلْ دعتْ إلى إعطاء حقّ اختيار الخضوع للإجهاض من عدمه إلى الفتاة أو المرأة التي تعرّضت للاغتصاب، قائلة "هناك نساء يفضّلن الأمومة على الإجهاض، ويقُلْن بْغيتْ نكبّر ولدي ولا بْنتي، وهذا يجعلني حَيْرانة".

وبيْنما دافَع البروفيسور شفيق الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السرّي بقوّة عن تقنين الإجهاض، عارضتْه عائشة الشنا، داعية إلى أنْ يُسمح به في حالات خاصّة، كوجود تشوهات خِلقية أو في حالة الاغتصاب، مع تركْ حقّ الاختيار للمُغتصبة، وأضافت الشنا "أعرف سيّدة تمّ اغتصابها من طرف ثلاثة رجال رفضت أن تُجهِض جنينها، وقالتْ سأحتفظ بولدي، وموعدي مع مغتصبيّ في المحكمة عند ربّي".

غيْرَ أنّ الشرايبي رأى أنّ تقنين الإجهاض سيُسْهِم في خفْض عدد حالاته، وقارنَ بيْن تونس، التي يُبيح قانونُها الإجهاض والمغرب، قائلا إنّ تونس تسجّل عدد حالاتٍ أقلّ من تلك المسجّلة في المغرب بعشرين مرّة. وتقدّر أرقام صادرة عن الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض عدد حالات الإجهاض التي تقع في المغرب يوميا بما بين 800 و 1000 حالة، وتقدّر الجمعية عدد المواليد المتخلّى عنهم بـ24 مولودا يوميا، وهي أرقام غيْرُ دقيقة.

وصبّتْ أغلبُ آراء المتدخلين في اللقاء الوطني حول الإجهاض، في اتّجاه تقنينه، ما عَدا مصطفى بنحمزة، الذي أبْدى موْقفا متحفّظا، وإنْ رحّب بالنقاش حوْل هذا الموضوع، وقالتْ عائشة الشنا "أما أحسن، أن نسمح للبنت بالإجهاض عند الطبيب، وفي شروط صحيّة، تفاديا لأي مخاطر، أمْ أن نغلق باب التقنين ونفتح باب الإجهاض السرّي"، وأضافت "الأرقام تقول إنّ 24 طفلا يُتخلّى عنهم يوميا، وهناك مئاتٌ من عمليات إجهاض سريّة، وهذه مصيبة عظمى".

الأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار الذي قال إنّ قضية الإجهاض تكاد تُحدث شرخا بين مناصري الإجهاض ومعارضيه، وبيْن من يؤمنون بحقوق الإنسان ومعارضيها وكانتْ موضوعا ظلّ مسكوتا عنه رغم أنه يشكّل حاجة مجتمعية ضاغطة، نظرا لما يُمارس على أرض الواقع، دعَا إلى معالجة موضوع الإجهاض بعيدا عن أي إيديولوجيا، قائلا "هذا الموضوع مؤدْلج".

وفي حينِ اقتصرَ الحضور "النسويّ" بيْن المشاركين الرئيسيين في اللقاء الوطني حول تقنين الإجهاض، في الجلسة الصباحيّة على الفاعلة الجمعوية عائشة الشنا، بيْنما كان باقي المشاركين من الذكور، قال الأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إنّ مقاربة موضوع تقنين الإجهاض يجبُ أن ينطلق من منظور حقّ النساء في الصحة ومحاربة التمييز.

واستطرد قائلا " إذا كان صحيحا أن الإجهاض ليس هو الحل فإنّ المشرّع لا يمكن أن يَحُلّ محل النساء واتخاذ القرار محلهن، بل إنّ النساء هنّ اللواتي لهن حق اتخاذ القرارات التي تخصهنّ، خاصة اللواتي ينحدرن من المناطق المهمشة، انطلاقا من مبدأ تمكينهم من اتخاذ القرار الملائم، وحقهن في الحياة".

واعتَبر الصبار أنّ الإجهاض السرّي يُفضي إلى "اللا مُساواة الاجتماعية" بيْن نساء الطبقة المتوسطة والغنيّة والنساء المعوزات، وقال "النساء المنتميات إلى الطبقة المحظوظة يمكنهنّ إجراء عمليات الإجهاض في ظروف جيّدة، أما المعوزات فغالبا ما يلجأن إلى وسائل بدائية تشكل خطرا على صحتهنّ، وبما أنّ الإجهاض ممنوع فإنهن يجدن أنفسهنّ وسط خيْبة أمل عارمة، ويضطرّن إلى قطع كل صلة بأسرهنّ والمجتمع الذي يكون عقابُه أشدّ على الفتيات المعوزات".

http://www.hespress.com/societe/257696.html

المغرب يرخص لجمعيتين أسسهما انفصاليو الداخل بالصحراء

هسبريس– محمد بلقاسم

رخصت السلطات المغربية لاثنتي عشر جمعية تشتغل في مجال حقوق الإنسان، وضمنها جمعيتان تنحدران من الأقاليم الجنوبية للمملكة، أسسهما العديد من انفصاليي الداخل الناشطين في المدن الصحراوية.

وعلمت هسبريس أنه من ضمن الجمعيات التي حصلت على الاعتراف الرسمي، الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تأسست في ماي 2005، لكن السلطات رفضت تسليمها وثائق التأسيس بسبب ميولاتها الانفصالية، بالإضافة لجمعية ثانية حديثة التأسيس، لم تسمح لها السلطات المغربية.

وجاء الاعترف القانوني بالجمعيات المذكورة، بناء على ملتمس رفعه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى كل من وزارة الداخلية، والعدل والحريات، يطالبهما بضرورة منح التراخيص للجمعيات التي لديها كافة وثائق وشروط التأسيس، واستكملت ملفاتها بشكل قانوني، وفقا لما ينص عليه قانون الجمعيات.

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال في تصريح لهسبريس، إن موقفه من الترخيص للجمعيات مبدئي، لكون المجلس يدافع عن حق الجمعيات في ممارسة أنشطتها"، داعيا الدولة إلى "تنفيذ المقررات القضائية واحترامها فيما يخص الجمعيات التي طعنت في قرارات رفض منحها تراخيص الاعتراف.

وأوضح اليزمي، الذي هنأ وزارة الداخلية على خطوة الاعتراف التي اتخذتها، أن "المجتمع المدني الحقوقي في المغرب يسجل قوة أساسية في مسار التحول الذي تعرفه المملكة"، موضحا أن "هناك حركة حقوقية تنشط بالمغرب بكل حرية، وهي أقوى مجتمع مدني في المنطقة".

اليزمي سجل أن "العديد من نقط الضعف ما زالت تعتري ممارسة الحقوقيين المغاربة، والتي سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن أكدت عليها في دراسة علمية، مشيرا أنه من ضمنها، "الضعف على مستوى التشبيك، بالإضافة للضعف على مستوى الموارد المالية والبشرية".

وأبرز المسؤول أن هناك العديد من النقط التي تحتاج تعديلا، مشيرا إلى "الإيجابيات التي حققها الحوار الوطني حول المجتمع المدني، والذي جاء بعد الدور الدستوري المهم الذي أعطته وثيقة فاتح يوليوز للمجتمع المدني الذي أصبح بإمكانه تقديم الملتمسات وتتبع وتقييم السياسات العمومية".

http://www.allpress.pro/politique/296561/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B1%D8%AE%D8%B5-%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D9%87%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي لبلي

600 عملية إجهاض يوميا في المغرب و153 ولادة غير شرعية و 24 رضيع يجري التخلي عنهم وعدد الأمهات العازبات 200 ألف

نصف مليون طفل ولدوا خارج إطار الزواج

17/427

الرباط: هاجر محرز

قالت مصادر حقوقية إن عدد الولادات (أطفال السفاح) خارج إطار الزواج في المغرب بلغ حوالي نصف مليون حالة. في حين تصل عدد عمليات الإجهاض التي تجرى يوميا إلى 600 عملية في حين ترى الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن العدد يتراوح بين 800 و 1000 حالة يوميا. وأفادت إحصائيات ذكرت خلال اللقاء الوطني الذي نظمته أمس (الأربعاء) وزارة الصحة في الرباط لبحث موضوع الإجهاض أن المغرب يعرف يوميا 153 ولادة غير شرعية، ويجري التخلي عن 24 رضيعا يوميا كذلك في حين يقدر عدد الأمهات العازبات بحوالي 200 ألف.

وخلال اللقاء حدث تباين بين مؤيدي ومعارضي عملية الإجهاض، حيث أيد الحسين الوردي وزير الصحة الإجهاض في حين عارض الأمر مصطفى بن حمزة رئيس المجلس العلمي بوجدة. وقال الحسين الوردي "إن القانون الجنائي الذي يتعرض لمسألة الإجهاض أصبح متجاوزا ولا يستجيب للتحديات الحالية الخاصة بالحفاظ على صحة الأم وتمتيعها بجميع حقوقها الإنجابية، حيث بين التقرير الثاني للجنة الخبراء الوطنية الخاص بالتدقيق السري لوفيات الأمهات لعام 2011، أن مضاعفات الإجهاض تتسبب في حوالي 4.2 في المائة من مجموع وفيات الأمهات و 5.5 في المائة من وفيات الأمهات الناتجة عن التعقيدات المباشرة للولادة".

وأضاف الوردي، أن برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أكد أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الدعوة إلى الإجهاض كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، كما أكد ضرورة تعزيز الالتزام بالحفاظ على صحة المرأة ومعالجة الآثار الصحية للإجهاض غير المأمون، مع تقليل اللجوء إلى الإجهاض من خلال توسيع خدمات تنظيم الأسرة وتحسينها"، وقال "إن وزارة الصحة تعمل تفاديا للإجهاض السري ومعالجة إشكالية الحمل غير المرغوب فيه على تنفيذ مجموعة من التدابير الوقائية "أي قبل حدوث الحمل".

وقال الوردي: "إن الوزارة تعمل على وضع خطة عمل ترتكز على ثلاث محاور تهتم بتطوير سبل الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه بتطوير برامج التربية الجنسية وتيسير استفادة النساء ضحايا الإجهاض السري لخدمات الصحة دون خشية من المتابعة".

وأشار الوزير إلى أن رفع الحواجز على الإجهاض للحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للأم وفي حالات الاغتصاب وزنى المحارم والتشوهات الخلقية للجنين ستكون له آثار إيجابية من حيث خفض نسبة وفيات الأمهات الناجمة على الإجهاض السري غير المأمون، وتمكين الأطباء من العمل في إطار قانوني وفي ظروف تحترم السلامة الصحية والعمل في شفافية وخفض الكلفة المادية.

من جانبه قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، "إن تجريم الإجهاض لا يلغي واقعيا ممارسته بل يساهم عكس ذلك في مضاعفة ممارسته في ظروف مضرة بصحة المرأة التي تلجأ إليه". وأضاف الصبار: "أن القانون فضلا عن كونه يشكل مسا بحرية النساء، يضع الحد من الحق في الإجهاض النساء في وضعية لا مساواة اجتماعية حيث أن الفتيات الشابات المتحدرات من الطبقات الوسطى والمحظوظة يمكنهن إجراء عمليات الإجهاض في ظروف جيدة. بالنسبة للنساء المتزوجات، مع العلم أنهن لا يلجأن إلى الإجهاض إلا في حالات الضرورة القصوى، فإنه يتيح لهن مواجهة الإكراهات المرتبطة بالحمل غير المرغوب فيه. أما بالنسبة للفتيات المعوزات فغالبا ما تلجأ إلى وسائل تشكل خطرا حقيقيا على صحتهن وأردف يقول: إن المشرع لا يمكنه الحلول محل النساء واتخاذ القرار بدلا عنهن. وباعتبار النساء المعنيات الأوائل ويتحملن العواقب الجسدية والاجتماعية والاقتصادية لعمليات الإجهاض غير المؤمنة، وللحمل غير المرغوب فيه، فإن للنساء الحق في اتخاذ اختيارات مسؤولة تخصهن وخاصة النساء الشابات المتحدرات من المناطق المهمشة اللائي لديهن الحق في فرصة ثانية وفي المستقبل".

وكشفت عائشة الشنا، رئيسة جمعية التضامن النسوي عن أرقام صادمة تتعلق بالولادات غير الشرعية. وتوقعت أن تصل نسبة 50 في المائة من المواليد غير شرعيين مستقبلا، إن لم يتم وضع إطار قانوني لمعالجة الظاهرة. ودعت إلى تجاوز ما اسمته "النفاق المجتمعي" في ما يتعلق بالممارسات الجنسية خارج إطار الزواج، خصوصا في صفوف الشباب الذين "يتحايلون" بطرق عديدة في سبيل هذه الممارسات.

إلى ذلك، دعت رئيسة جمعية التضامن النسوي الفقهاء المغاربة إلى القيام بدور أكبر لترسيخ أسس التربية الجنسية لدى المغاربة، انطلاقا من النصوص الدينية.

وشرحت المتحدثة موقفها من الإجهاض والمتمثل في تحديده في حالات خاصة مثل الحمل الناتج عن الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخلقية للأجنة، ذلك مع إعطاء المرأة الاختيار في إجراء الإجهاض من عدمه، متحدثة عن "تمسك العديد من الأمهات العازبات بأمومتهن مهما كانت ظروفهن" في حين عبر مصطفى بنحمزة رئيس المجلس العلمي المحلي بوجدة عن رفضه لتقنين الإجهاض كيفما كانت الأحوال أو الظروف لتحريم النصوص الشرعية لذلك واعتبره قتلا متعمدا، وقال بنحمزة أن كلامه لا يمثل المجلس العلمي بل هو رأيه الخاص من المنظور الشرعي.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

هيأة حقوقية تكشف الوضعية المزرية لقطاع الصحة بإقليم خريبكة

خريبكة: مصطفى عفيف 7/4/4

كشف رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة، الأستاذ علال البصراوي، الاثنين الماضي، بمدينة خريبكة عن الوضعية الكارثية التي يعرفها القطاع الصحي بالإقليم والذي يعاني من عدة مشاكل أهمها الاكتظاظ وضعف الحماية الأمنية للأطر الطبية وضعف التجهيزات وتعطلها، إلى جانب ارتفاع معدلات وفيات الرضع والمواليد بما لا يتماشى مع توجهات وزارة الصحة في ما يخص صحة الأم والطفل، بالإضافة إلى عدم احترام المواعد وعدم ربط قاعات المرضى السريرين بالأوكسجين وغياب الشروط الدنيا في مستودع الأموات.

هذا واستعرض البصراوي، في التقرير الموضوعاتي الذي أنجزته اللجنة الجهوية حول واقع الخدمات الصحية بالمستشفى الإقليمي، والتي استهلها بوجود نقص كبير في التجهيزات الطبية في مختلف المصالح بالمستشفى، ومن أهمها مصلحة الأشعة التي وقف عليها تقرير اللجنة الجهوية من خلال معاينة معدات متقادمة، وكذا جهاز السكانير وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي، وأجهزة الفحص بالأشعة وأجهزة الفحص بالصدى.. وكلها أجهزة لا تستجيب لمتطلبات المرضى.

وتطرق التقرير ذاته إلى وضعية مصلحة الولادة التي تعاني بدورها من تلف في التجهيزات المتوفرة، منها (طاولة وميزان خاص للأطفال)، كما تم تسجيل غياب أسرة مخصصة للأطفال، وغياب الماء الدافئ لاستحمام الرضع، وكذا غياب أساور (les bracelets) لتسجيل أسماء المواليد الجدد، فضلا عن أن سيارات الإسعاف المتوفرة قليلة بالمقارنة مع حجم وصنف المؤسسة إذ تتوفر على ثلاث سيارات إسعاف فقط. وخلص التقرير الذي جاء في 26 صفحة، إلى مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالنقص في الموارد البشرية، حيث يبقى إقليم خريبكة من الأقاليم المتضررة من عدم اعتماد خريطة صحية متوازنة، حيث سجل التقرير وجود نقص في الموارد البشرية سواء منها الطبية أو شبه الطبية أو الإدارية، إذ حدد خصاص الأطر الطبية في 10 ممرضين متعددي التخصصات، و5 مولدات، و7 بيوطبيين، و4 تقنيي أشعة، ومساعدتين اجتماعيتين، ومختص في التغذية وآخر في الوقاية، ناهيك عن الخصاص المسجل على مستوى الأطباء العامين (أربعة أطباء)، والأطباء المختصين في كل من الأشعة والتصوير الطبي.

ويأتي إعداد هذا التقرير، حسب علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية، بعد سلسلة من اللقاءات التشاورية مع النقابات المهنية والإدارات المعنية بقطاع الصحة محليا وجهويا وكذا مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالصحة.

بنحمزة : الحق في الحياة مقدم على كل الحقوق

مصطفى بنحمزة
جديد بريس

قال عضو المجلس العلمي الأعلى، مصطفى بنحمزة، إن الحق في الحياة مقدم على كل الحقوق باعتباره من الكليات الخمس التي يحميها الإسلام ويحافظ عليها.

وأوضح بنحمزة، خلال اللقاء الوطني الذي نظمته وزارة الصحة حول الإجهاض الأربعاء 11 مارس 2015، أن حياة الجنين تبدأ منذ تخصيب البويضة وليس بعد نفخ الروح وبالتالي فإجهاضه هو إزهاق للحياة، معتبرا أن ''قضية نفخ الروح لا تعنينا في شيء من حيث الأحكام الفقهية'' لأن القرآن يتحدث عن الحياة وقدسيتها وليس عن الروح.

وقال بنحمزة مخاطبا المشاركين في هذا اللقاء ''سنخطيء كثيرا إذا لم نشرك العلماء في مناقشة قضايا المجتمع''، **معاتبا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي مثله في هذا اللقاء محمد الصبار بالقول "لم يستدعنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولا مرة واحدة كي نتحدث في عدد من القضايا المهمة"، مضيفا "نحن لا نتحدث لأننا لا نريد ولكن لأننا لا نجد فرص الحديث ولا يتم استدعاؤنا للحديث، وهذا ليس ذنبنا بل بسبب الإقصاء الذي يقع".**

وحذر بنحمزة من تطبيق رأي جهة واحدة في موضوع الإجهاض قائلا ''نريد الابتعاد عن الشذوذ والغلو أيا كان سواء دينيا أو غير ديني''، مشيرا إلى أن بعض القضايا قد تفتح الباب أمام التطرف قائلا ''لا نريد أن نعطي للتطرف أي سبب أو يقال إن المغرب لا يحافظ على الأحكام الشرعية''، معتبرا أن الوطن أغلى من أن نجازف به من أجل أحد.

هذا وتميز اللقاء بمشاركة عدة فعاليات وطنية من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية والدينية إلى جانب الخبراء والأطباء والمجتمع المدني.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A8%D9%86%D8%AD%D9%85%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82/

الإفراج عن السجين السياسي الصحراوي "محمد بابر"

أفرجت السلطات المغربية في حدود الساعة 10 و 35 دقيقة صباحا بتاريخ 11 مارس / أدار 2015 عن السجين السياسي الصحراوي " محمد بابر " من السجن المحلي أيت ملول / المغرب بعد أن قضى مدة 10 أشهر سجنا نافذا رهن الاعتقال ، و هي المدة التي حوكم بها ابتدائيا و استئنافيا لدى غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالعيون / الصحراء الغربية.و كان الشاب الصحراوي " محمد بابر " قد تعرض للاعتقال التعسفي بتاريخ 11 ماي / أيار 2014 من داخل منزل بحي الدويرات بالعيون / الصحراء الغربية بمبرر وجود مذكرة بحث و اعتقال صادرة في حقه من طرف النيابة العامة بمحكمة الاستئناف منذ تاريخ 21 يناير / كانون ثاني 2014 بعد اعتقال المعتقلين السياسي الصحراوي " عبد السلام لمادي " و " عبد المطلب سرير " و " عليين الموساوي " الذين قضوا مدد محكوميتهم و غادروا في تواريخ سابقة سجون محلية مغربية بأيت ملول و إنزكان و تزنيت / المغرب.و مباشرة بعد إحالة السجين السياسي الصحراوي " محمد بابر " بتاريخ 13 ماي / أيار 2014 على السجن المحلي بالعيون / الصحراء الغربية، أفاد لعائلته بأنه تعرض للتعذيب و لمختلف الممارسات المهينة و الحاطة من الكرامة الإنسانية من قبل ضباط و عناصر الشرطة المغربية بمخفرها أثناء خضوعه للحراسة النظرية بمقر الشرطة القضائية بولاية الأمن بالمدينة المذكورة.و نتيجة ما تعرض له السجين السياسي الصحراوي " محمد بابر " من تعذيب جسدي و نفسي، تقدمت عائلته بوضع شكاوى لدى الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالعيون / الصحراء الغربية و **لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي**، طالبت من خلالها إجراء تحقيق و خبرة طبية و محاكمة المتورطين في تعذيبه.كما تقدمت عائلته بمجموعة من الشكوى لدى القضاء المغربي احتجاجا على تعرض ابنها لسوء المعاملة و لعدة مضايقات من طرف إدارة السجنين المحليين بالعيون / الصحراء الغربية و أيت ملول / المغرب ، و احتجاجا على ترحيله التعسفي و إبعاده عن عائلته التي اضطرت إلى زيارته في عدة مناسبات بعد قطعها لمسافة تزيد عن 600 كلم إيابا و ذهابا.و في الوقت الذي كانت عائلته تنتظر فتح تحقيق في مضمون هذه الشكاوى، فوجئت بالمناداة على ابنها المعتقل السياسي الصحراوي " محمد بابر " للمثول أمام هيئة المحكمة بغرفة الجنايات قضاء الدرجة الثانية لاستئناف حكم ابتدائي صادر ضده مدته سنة واحدة موقوفة التنفيذ تعود وقائعه إلى تاريخ 25 ديسمبر / كانون أول 2012 حين تعرض الشاب الصحراوي " محمد بابر" للاعتقال بحي العودة بالعيون / الصحراء الغربية من قبل عناصر من الشرطة المغربية بزي مدني كانوا على متن سيارة مرقمة ترقيما مدنيا من نوع " لاندرو فير110 " تابعة لمصالح الشرطة القضائية، تعرض خلالها للتعذيب بشكل مس من سلامته الجسدية بعد أن أفرج عنه مؤقتا من طرف قاضي التحقيق و هو يضع جبيرة على يده اليسرى دون إحالته على خبرة طبية و إجراء تحقيق في ملابسات و ظروف إصابته بكسور على مستوى يده اليسرى مع بعض آثار التعذيب البادية على أنحاء متفرقة من جسده.و قد اضطر السجين السياسي الصحراوي " محمد بابر " و زميليه " عبد السلام لمادي " و " عبد المطلب سرير " الدخول في إضرابات مفتوحة و إنذارية عن الطعام ، احتجاجا على تعذيبهم و تلفيق التهم ضدهم مع ما يطالهما من سوء للمعاملة داخل السجن المحلي بالعيون / الصحراء الغربية انتهت بترحيلهم التعسفي إلى سجون أخرى تبعد عن مقر سكناهم بمسافة تتجاوز 600 كلمتر.تبقى الإشارة أخيرا إلى أن اعتقال السجين السياسي الصحراوي " محمد بابر " و تعريضه للتعذيب و سوء المعاملة مع إصدار أحكام جائرة ضده في غياب لشروط و معايير المحاكمة العادلة ، يأتي بسبب موقفه من قضية الصحراء الغربية الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير و مشاركته في مجموعة من الوقفات الاحتجاجية السلمية..نقلا عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان.

http://www.radiomaizirat.com/2015/03/blog-post_76.html

Amendement de la loi relative à l'avortement: Opération accouchement

Au Maroc, le code pénal traite de la question de l'avortement dans les articles de 449 à 458, et ne permet l'avortement médical qu'en cas de nécessité de préserver la vie ou la santé de la mère.

Par Sara El Majhad

Il vaut mieux tard que jamais. La loi cinquantenaire qui régit l'avortement au Maroc, et qui pousse chaque année un grand nombre de jeunes marocaines vers l'avortement clandestin, devrait bientôt être amendée, après ce qui semble être un consensus national. Un débat global autour de la question de l'avortement, rassemblant tous les acteurs concernés, vient enfin d'être lancé.

«Cette loi se trouve aujourd'hui dépassée et ne répond plus aux défis actuels de protection de la santé de la mère et de ses droits reproductifs», a déclaré le ministre de la santé, El Houssine Louardi, lors de la rencontre nationale organisée hier, mercredi, à Rabat.

Première du genre et qualifiée d'historique par beaucoup de participants, cette rencontre a rassemblé l'ensemble des parties concernées par la question, à savoir les représentants des ministères de tutelle, le tissu associatif, ainsi que des institutions telles que le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Organisation mondiale de la santé (OMS).

Au Maroc, le code pénal traite de la question de l'avortement dans les articles de 449 à 458, et ne permet l'avortement médical qu'en cas de nécessité de préserver la vie ou la santé de la mère. Une formulation qui reste, selon le ministre de la santé, vague puisque la notion de «santé» est difficile à interpréter. «L'Organisation mondiale de la santé définit la santé comme un état complet de bien-être physique, mental et social», a-t-il expliqué. Or, la législation marocaine ne prend en compte que la santé physique de la mère.

La rencontre a été marquée par l'allocution poignante de la militante associative Aïcha Chenna. «L'avortement doit être permis dans certains cas, mais ce dont on parle très peu, c'est que la décision d'avorter doit avant tout revenir à la femme», a-t-elle déclaré, expliquant que parmi les victimes de viol et les mères célibataires qu'elle rencontre chaque jour, certaines refusent catégoriquement d'avorter, malgré les conséquences que cela implique.

«J'ai été surprise de rencontrer une jeune fille qui s'est faite violée par trois personnes, et qui a décidé de garder son enfant, de l'éduquer toute seule, coûte que coûte», a-t-elle ajouté. Celle dont le nom est désormais lié à son combat pour les mères célibataires a tenu à rappeler que près de 153 nourrissons naissent chaque jour hors mariage au Maroc, ajoutant que cela représente, annuellement, environ 11,43% des nouveau-nés.

Assurant que l'idéal est de permettre l'avortement dans des cas extrêmes, Aïcha Chenna a néanmoins souligné la responsabilité de l'Etat. «L'Etat doit soutenir les jeunes mères célibataires, il ne s'agit pas de donner plus de moyens aux orphelinats, mais de donner les moyens aux mères pour retrouver les pères de leurs enfants et les faire grandir dans un foyer sain, où ils pourront devenir de bons citoyens», a-t-elle martelé.

Si le long processus d'amendement de la législation encadrant l'avortement semble avoir débuté, un long chemin reste encore à parcourir. Parmi les outils qui devront être employés, El Houssine Louardi cite un benchmarking international. «Environ 65% des pays développés ont levé la barrière à l'avortement et la seule question de la différence entre eux réside dans l'âge de la grossesse où il peut être pratiqué. Il en est de même pour certains pays à majorité musulmane tels que la Tunisie, la Turquie, le Kazakhstan et l'Azerbaïdjan», a affirmé le ministre. Mohammed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a appelé à s'inspirer des expériences de la Belgique et de l'Autriche.

«Cette question a trop longtemps été laissée sous silence», a-t-il souligné. Globalement, l'amendement de la législation fait l'unanimité, les prochains mois devront connaître un débat houleux autour du contenu de cet amendement.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

SOCIÉTÉ

Avortement

Louardi s'engage sur une réforme

4481/27

- Il qualifie le code pénal de dépassé
- Et appelle à autoriser l'IVG en cas de viol et d'inceste
- 24 nouveau-nés abandonnés chaque jour

LE ministre de la Santé s'attaque enfin à l'épineux dossier de l'avortement clandestin. Il appelle même à une réforme du code pénal qui n'autorise l'avortement qu'en cas de nécessité de préserver la santé et la vie de la mère. El Houssaine Louardi, qui a organisé hier à Rabat une rencontre-débat sur l'encadrement législatif et les exigences de sécurité sanitaire de l'interruption volontaire de grossesse, qualifie le code pénal de «dépassé». «Ce texte ne permet plus de répondre aux défis actuels de protection de la santé de la mère», a-t-il dit. Louardi prône un assouplissement limité de la réglementation. Sa position reste en tout cas encourageante dans un pays où le nombre de cas d'avortement recensés par jour oscille entre 600 et 800. D'autant que pas moins de 24 nouveau-nés sont quotidiennement abandonnés dans les hôpitaux publics. Le ministre précise que les barrières à l'accès à l'avortement ne doivent être levées qu'en cas de viol, d'inceste ou de malformation fœtale. «Cela aura un impact positif sur le pays à travers notamment la réduction de la morbidité et la mortalité maternelles causées par l'avortement non sécurisé», a-t-il affirmé. En effet, les dernières statistiques révèlent que les complications de l'avortement sont à l'origine de 4,2% de l'ensemble des décès maternels.

Par ailleurs, le ministre de la Santé met en avant d'autres arguments pour convaincre les plus sceptiques de la nécessité d'assouplir la législation. Il explique notamment que la refonte du code pénal permettra aux médecins de travailler dans la transparence et donc dans des conditions respectant la sécurité sanitaire. Louardi précise aussi que ce chantier permettra de baisser le coût économique aussi bien pour les femmes que pour l'Etat qui prend en charge les victimes de complications d'un avortement clandestin.

Proposition de loi

SAAD Eddine El Otmani a également fait le déplacement pour cette première conférence nationale sur l'avortement. Le président du conseil national du PJD plaide pour la révision de l'article 453 du code pénal pour autoriser l'avortement dans des cas spécifiques comme le viol et l'inceste. El Otmani, qui avait préparé en 2010 une proposition de loi dans ce sens, estime que le médecin ne doit pas être poursuivi en justice s'il a pratiqué une IVG lors des 6 premières semaines d'une grossesse résultant d'inceste ou de viol. L'ancien ministre des Affaires étrangères appelle aussi le législateur à autoriser l'avortement si le fœtus est touché par une malformation.❑

La revendication du ministre de la Santé n'est visiblement pas vue d'un bon œil par Mustapha Benhamza qui n'est pas intervenu en tant que président du Conseil supérieur des oulémas d'Oujda. Pour Benhamza, «une femme enceinte doit affronter cette réalité, quelles que soient les circonstances». Il affirme que l'assouplissement de la loi ne permettra pas de mettre fin à l'avortement clandestin. «Les cas d'interruption de grossesse ont augmenté dans les pays qui ont aboli les dispositions incriminant ce phénomène», a-t-il ajouté.

Ce théologien est encore plus catégorique: «La malformation avérée du fœtus n'est qu'un simple critère esthétique qui ne devrait pas donner droit à l'avortement». Contrairement à Benhamza qui a affiché son désaccord avec Louardi, le Pr. Chraïbi s'est plutôt montré solidaire. Ce président de l'Association de lutte contre l'avortement clandestin a fait le déplacement malgré ses querelles avec la tutelle. Il avait été limogé par le ministre à la suite d'un reportage non autorisé sur le même sujet avant d'être réintégré.

Quoi qu'il en soit, le gouvernement semble prêt à franchir le pas. Amina Ouroukhi, responsable à la direction des affaires pénales et de la grâce au ministère de la Justice, a fait savoir qu'une révision du code pénal est déjà envisagée dans ce sens. Parallèlement, le département de Louardi finalise un plan d'action pour remédier aux dispositions actuelles qui demeurent «insuffisantes et segmentées puisqu'elles ne concernent que les femmes mariées». Ce plan s'articule autour de 3 axes. Le premier vise à renforcer la prévention des grossesses non désirées à travers le développement de programmes d'éducation sexuelle et reproductive. Ce volet ne peut que réjouir Aicha Ech-Channa qui a également fait le déplacement pour cette première conférence nationale sur le sujet. La fondatrice et présidente de l'association Solidarité Féminine au Maroc n'a d'ailleurs pas raté l'occasion pour dénoncer l'absence d'éducation sexuelle à l'école. Le 2e axe de ce plan d'action a pour but de faciliter l'accès des femmes ayant procédé à un avortement clandestin aux prestations de santé reproductive sans aucune crainte d'être poursuivies en justice. Quant au dernier axe, il concerne notamment la refonte de la législation pour répondre aux besoins et défis actuels. «Sachant que la révision de l'arsenal juridique se fera dans le respect total des valeurs religieuses, éthiques et culturelles propres au Maroc», tient à préciser le ministre. Cependant, Louardi souligne que la levée des barrières ne doit pas être une fin en soi. Pour lui, «le traitement de cette problématique doit d'abord se baser sur une approche globale reposant sur la prévention des grossesses non désirées ainsi que sur la facilitation de l'accès des femmes à la prise en charge en cas de complications».❑

Hajar BENEZHA

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

L'ECONOMISTE

Bureau de Rabat

Chef de la Rédaction: **Mohamed Chaoui**

Adresse: Angle rue Al Khalil, Bd Mohammed V

Tél.: 05.37.26.28.46/47/48 - Fax: 05.37 26.28.45

E-mail: mchaoui@leconomiste.com

Violence à l'égard des femmes

L'inquiétude du CNDH

925/16

A en croire le président du CNDH Driss El Yazami, les défis en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes demeurent "énormes" vues les données statistiques "choquantes" sur ce phénomène. Et de poursuivre que les différentes manifestations de la discrimination sur la base du genre demeurent sur le plan législatif, institutionnel, et les relations sociales continuent de reproduire les comportements de violence contre les femmes. Le CNDH, conscient de l'énormité de ces défis et du coût social et économique de la discrimination sur la base du genre de façon générale, et de la violence à l'égard des femmes tout particulièrement, "a veillé à consacrer l'un de ses premiers memoranda au cadre juridique réservé à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, et d'accorder un intérêt particulier au cadre juridique de la lutte contre la violence faite aux femmes, ainsi qu'au cadre juridique des employés domestiques". S'agissant de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, El Yazami a indiqué que le Conseil a émis un mémorandum basé sur les résultats d'une étude scientifique réalisée par ses soins. Cette étude comporte nombre de propositions sur le Statut de l'instance, son assise normative et légale, son mandat, ses missions, ses fonctions, sa composition et son dispositif organisationnel. Concernant le cadre juridique en matière de lutte contre la violence faite aux femmes, il a relevé que le CNDH a élaboré un mémorandum axé sur les critères régissant l'élaboration de la Loi et la définition précise de la violence et ses différentes formes, et sur une série de mesures relatives aux aspects de protection, de répression ou de réparation des dommages. Ledit texte accorde également une importance particulière aux mesures à caractère préventif répondant aux préoccupations de la thématique de cette rencontre nationale, vu qu'elles portent sur les volets éducatifs, afin de changer les comportements et les mentalités, ainsi que sur les médias en vue de lutter contre les stéréotypes.

Santé publique

6-1/15580

L'esquisse d'un vrai débat national sur l'avortement

Lancé hier par le ministère de la Santé, le débat national sur l'avortement semble avoir bien démarré, puisqu'il a réuni les représentants de toutes les parties concernées. D'emblée, il s'avère difficile de dégager un consensus autour de cette question épineuse. Après les concertations, un plan d'action national relatif à l'avortement sera élaboré.

Le débat sur l'avortement se veut inclusif et ouvert à toutes les sensibilités. Ph. Kartouch

Enfin, un débat national est lancé autour de l'épineuse question de l'avortement. Depuis de longues années, la société civile tire la sonnette d'alarme, déplorant le manque de volonté politique des différents gouvernements. Le ministre de la Santé, El Houcine El Ouardi, a décidé de prendre le taureau par les cornes en réunissant, outre les responsables des départements ministériels concernés, des parlementaires et des représentants de la société civile, du Conseil national des droits de l'Homme, des organismes internationaux et des oulémas.

Il ressort de l'intervention du responsable gouvernemental, lors de l'ouverture de la rencontre nationale, qualifiée d'historique par certains participants, qu'il est en faveur de l'avortement pour régler la problématique des grossesses non désirées ou non programmées et qui représentent une tragédie pour les femmes qui ne sont pas prêtes à en supporter les conséquences, en particulier dans le cas de viol ou d'inceste ou d'une mère célibataire : «Cette situation peut conduire à des comportements à risque entrainant des complications graves et parfois mortelles contribuant ainsi à l'augmentation de la mortalité maternelle avec toutes les conséquences néfastes sur le plan social et économique». Le ministre progressiste, tout en relevant que la loi actuelle est dépassée, tient à noter que la grossesse non désirée et l'avortement clandestin ont des conséquences sociales très graves qui peuvent aboutir au suicide, à un crime d'honneur ou à l'expulsion de la fille du foyer familial ou encore à une grossesse à terme avec abandon du nouveau-né. Un avis amplement partagé par la militante associative Aïcha Ech-Chenna qui a livré un témoignage émouvant en racontant des histoires dramatiques de jeunes filles victimes de grossesses non désirées. Elle a plaidé pour le droit de la femme, dans certains cas comme le viol, de choisir de garder ou d'interrompre sa grossesse.

> La rencontre nationale, tenue hier, n'est qu'une première étape qui sera suivie par la mise en place d'une commission nationale pour la rédaction finale d'un plan d'action spécifique au traitement de la problématique de l'avortement.

Le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, abonde dans la même veine estimant qu'il est nécessaire de lever les barrières à l'interruption volontaire de la grossesse : «le législateur ne peut pas se substituer à la femme et prendre la décision à sa place». Néanmoins, d'autres intervenants, et non des moindres, ne l'entendent pas de cette oreille. La représentante de la direction des affaires pénales et de la grâce, Amina Oufroukhi, a donné le la à la position du ministère de la Justice. Elle a, en effet, brandi la carte de la protection du droit à la vie comme stipulé par la Constitution, souhaitant, par ailleurs, que les débats de la rencontre nationale sur l'avortement débouchent sur des recommandations conformes aux spécificités de la société marocaine.

Sur le plan religieux, le président du Conseil des Oulamas à Oujda Mustapha Benhamza est on ne peut plus catégorique. D'après lui, aucun feu vert ne peut être donné, même dans les cas spécifiques comme le viol ou l'inceste ou encore les malformations fœtales pour justifier l'avortement, vu que l'Islam garantit le droit à la vie. Il s'avère, donc, difficile d'arriver à un terrain d'entente autour de l'interruption de la grossesse, tellement les réticences sont nombreuses. La mission du ministère de la Santé n'en sera que plus compliquée. La rencontre nationale, tenue hier, n'est qu'une première étape qui sera suivie par la mise en place d'une commission nationale pour la rédaction finale d'un plan d'action spécifique au traitement de la problématique de l'avortement. ■

Jihane Gattioui

Ce que dit le Code pénal

Le Code pénal traite la question de l'avortement dans les articles 449 à 458. Il ne permet l'avortement médical qu'en cas de nécessité de préserver la vie ou la santé de la mère, comme le stipule l'article 453. Cette disposition est difficile à interpréter, de l'avis même du ministre de la Santé. Ceux qui pratiquent l'avortement clandestin risquent une sanction allant de 2 à 5 ans, quelle que soit leur profession. Malgré cela, l'avortement clandestin est pratiqué au Maroc. L'Association de planification familiale avance le chiffre de 600 avortements par jour, alors que l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin estime le nombre des cas quotidiennement entre 800 et 1.000.

Libéralisation de l'avortement

L'impossible consensus

● Après dix ans de débats, le gouvernement se saisit officiellement, de cette question. Religieux et société civile sont divisés, concernant cette réforme.

Le débat sur l'avortement fait rage. La rencontre nationale sur l'encadrement juridique et les exigences de la sécurité sanitaire de cette question, qui s'est tenue hier matin à Rabat, s'est ouverte devant une large audience. Ministères, magistrats, députés, médecins ont répondu présents à l'invitation du ministère de la Santé. Au premier rang, le professeur Chafik Chraïbi, président de l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC), qui vient de retrouver son poste de directeur de la maternité des Orangers (cf. leseco.ma). À cette occasion, Lhaussaine Louardi, ministère de la Santé, a présenté son plan pour «libéraliser le droit à l'avortement au Maroc». Cette première mouture de la réforme ne fait pas consensus auprès de tous.

Les propositions Louardi

«C'est un moment historique», lance d'entrée de jeu Yves Souteyrand, représentant de l'OMS au Maroc, en ouverture de cette rencontre. *«Les textes marocains qui régissent l'avortement sont très restrictifs, non équitables et dépassés. Cette loi ne prend pas en compte de la réalité des Marocains»*, constate le professeur Louardi. Et d'ajouter: «Cet environnement juridique engendre un nombre important d'avortements clandestins, avec des conséquences sanitaires graves et des décès maternels». L'AMLAC avance le chiffre de 800 avortements clandestins par jour au Maroc! Ce chiffre alarmant est corroboré par les données du ministère de la Santé. 4,2% des cas de mortalité maternelle se produisent au moment d'avortements non médicalisés, et 5,5% des cas de mortalité maternelle surviennent à cause des complications suite à ce type d'avortements. Pour affronter cette situation, le plan d'action du ministère se décline en trois axes. Le premier est la sensibilisation à travers l'éducation sexuelle dans les écoles et au sein des familles. Deuxièmement, *«Nous allons faciliter l'accès aux filles candidates à l'avortement clandestin, à l'avortement médicalisé dans toutes nos structures sanitaires»*, s'engage-t-il. Le ministre limite ces interventions aux cas de viol, d'inceste et de malformations. Le dernier axe concerne la réforme du texte juridique, *«tenant compte de nos spécificités culturelles, sociales et religieuses»*, précise Louardi. L'article 449 du Code pénal marocain prévoit des peines de prison de six mois à deux ans contre *«l'avorteur et l'avortée ainsi que les personnes intermédiaires, sauf quand il s'agit de préserver la santé ou la vie de la mère»*. Ces propositions de réformes ne sont pas accueillies avec le même enthousiasme chez les uns et les autres. D'un côté, les savants religieux et le Collectif pour le droit à la vie s'opposent à cette réforme. De l'autre, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), des acteurs de la société civile et des politiques défendent ce projet.

●●● Une commission se réunira au ministère de la Justice pour revoir l'arsenal juridique sur l'avortement.

Le véto du religieux

«La libéralisation de l'avortement est une urgence sociale et un thème de confrontation entre des composantes de la société, à l'image de toutes les questions relatives aux droit des femmes au Maroc». C'est avec ces termes directs que Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a lancé le débat. Ce dernier insiste pour une approche respectueuse *«du droit à la santé de la femme en conformité avec les conventions internationales»*, insiste-t-il. Mustapha Benhamza, président du Conseil des Oulémas d'Oujda, ne tarde pas à donner la réplique au secrétaire général du CNDH. Tout en saluant l'initiative, il affiche ses inquiétudes face à une éventuelle libéralisation de l'avortement : *«Nous commettrons une grave erreur si une décision dans ce sens est prise»*, s'alarme-t-il. Et de renchérir : *«Il faut respecter le droit à la vie, un être humain n'a rien fait pour être exécuté. Dans le cas de malformations, il faut préciser ce terme et éviter les mariages consanguins. Pour l'inceste, il faut s'attaquer aux causes et non aux conséquences»*. Benhamza ne se voile pas la face, conscient du fait qu'il défend une lecture conservatrice de la question : *«Vous pouvez me traiter de rétrograde, mais la question de l'avortement est trop grave pour ne pas prendre en compte l'avis des Oulémas»*. Dr. Saâd Eddine El Othmani a tenté une lecture médiane de la question, tout en partant des textes religieux. *«La jurisprudence islamique nous offre des possibilités que nous pouvons exploiter»*, recommande-t-il. Il remet sur la table la révision de l'article 449 du Code pénal pour permettre l'avortement en cas d'inceste, de malformations, de viols ou de maladies mentales graves chez la femme enceinte, le tout avec des délais serrés à ne pas dépasser, à savoir six semaines de grossesse. L'avortement clandestin est une problématique de santé publique urgente, nous ne pouvons laisser cette question en suspens», conclue-t-il. ●

PAR **SALAHEDDINE LEMAIZI**
s.lemaizi@leseco.ma

En dépit des réticences à la réforme de la législation autour de l'avortement, au ministère de la Santé, nous sommes de fervents défenseurs de la libéralisation de l'avortement pour sauvegarder la santé de la mère, c'est-à-dire l'état de santé psychique et physique de la femme. Nous sommes, en tout cas, pour la libéralisation dans un certain nombre de cas : le viol, l'inceste et les malformations. Bien entendu, le reste du gouvernement partage cette approche. Un projet de loi sera présenté en Conseil de gouvernement, et cette loi ne sera pas un texte propre à notre ministère; il engagera tout le gouvernement. Je défendrai corps et âme ce projet. Nous refusons de laisser mourir une fille sous prétexte qu'elle a une grossesse non désiré.

Lhaussaine Louardi
Ministre de la Santé

La révision du Code pénal a démarré

Une commission se réunira au ministère de la Justice pour revoir l'arsenal juridique sur l'avortement. Cette réforme en est encore au stade des questionnements, comme l'a précisé la représentante du ministère de la Justice. Le Maroc devrait choisir entre trois pistes en matière de libéralisation de l'avortement. La première est une libéralisation complète défendue par le CNDH. Une deuxième piste plaide pour une libéralisation au cas par cas, à l'instar du Soudan, de la Malaisie, de la Palestine, de la Tunisie, de la Turquie ou de l'Iran. Une troisième piste se contente d'alléger les peines pour les femmes ayant recours à l'avortement et pour le personnel médical le pratiquant.

Séminaire de la Gendarmerie Royale sous le thème: "Les droits de l'Homme et la gouvernance sécuritaire"

MAP 11.03.2015 12h15PartagerShare on facebookShare on emailVersion imprimable Commenter (0) Rabat, 11 mars 2015 (MAP)- La Gendarmerie Royale a organisé, du 02 au 06 mars, un séminaire sous le thème "les droits de l'Homme et la gouvernance sécuritaire", avec la participation de représentants de divers départements institutionnels et d'organismes de la société civile. Selon un communiqué de la Gendarmerie Royale, parvenu mercredi à la MAP, ce séminaire, tenu à l'Ecole Royale des Officiers de la Gendarmerie Royale de Ain Harrouda, avait pour objectifs l'implémentation de la culture des droits humains dans la formation des représentants de la loi et la dynamisation des efforts dans ce domaine au sein de la Gendarmerie Royale. Organisé en marge de la célébration de la journée mondiale de la femme, le séminaire a accordé une large place au débat sur la question de la valorisation et de la protection de la femme dans la société marocaine, ajoute-on de même source. L'apport des intervenants extérieurs, notamment ceux des ministères de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur, de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du développement social, ainsi que celui d'organismes comme le **Conseil national des droits de l'homme** (CNDH), l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) et la Commission nationale indépendante des droits de l'homme (CNDIH) ou d'ONG telles "Al Karam" et "Transparency Maroc", a permis d'enrichir et de soutenir l'action de la Gendarmerie Royale en matière d'implémentation des mécanismes de compréhension et d'intégration du concept "Droit de l'Homme et Gouvernance Sécuritaire", en tant que vecteur de développement dans les relations entre les représentants de la loi et les citoyens, conclut le communiqué.

http://www.menara.ma/fr/2015/03/11/1583655-s%C3%A9minaire-de-la-gendarmerie-royale-sous-le-th%C3%A8me-les-droits-de-lhomme-et-la-gouvernance-s%C3%A9curitaire.html

Maroc : l'Autorité pour la Parité et la Lutte contre toutes formes de Discrimination - Un projet de loi vidé de substance

PARIS, 10 mars 2015 / PRN Africa / -- L'Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM) a pris connaissance du projet de loi 79.14, relatif à l'Autorité pour la Parité et la Lutte contre toutes formes de Discrimination (APALD), élaboré par le gouvernement et considère que ledit projet ne correspond pas aux attentes de la société civile.

En effet, ce projet de loi fait abstraction des propositions et recommandations, émises ces trois dernières années par les différents intervenants, notamment, l'avis du **Conseil National des Droits de l'Homme**, les mémorandums présentés par les associations de la société civile et les propositions de loi des partis politiques, lesquels présentent dans leur ensemble une plate-forme de réflexion.
A la veille du 8 mars et du vingtième anniversaire de l'adoption de la plate-forme de Beijing, les attentes de la société civile étaient orientées vers une loi qui tienne compte des acquis, décline les dispositions constitutionnelles et s'appuie sur les expériences et les normes internationales. Malheureusement ces attentes ont été ignorées par un projet de loi vidé de toute substance.

Aussi, l'ADFM, considère-t-elle que ce projet de loi n'est pas recevable pour les raisons suivantes :

1- Au niveau de la mission attribuée à l'APALD : Ce projet de loi ne répond pas à l'esprit ni à la lettre de la Constitution. Notamment : l'article 19, qui reconnaît l'égalité entre les hommes et les femmes dans les droits et libertés fondamentales et s'appuie sur les conventions internationale, ainsi que le Préambule qui rappelle l'attachement du Maroc aux droits humains tels qu'universellement reconnus dans leur globalité et indivisibilité et qui prohibe toutes les formes de discrimination principalement celle basée sur le sexe ;

2- Au niveau de ses attributions : Ce projet de loi ne répond ni aux exigences de l'article 164 de la Constitution, qui a placé cette autorité avec les « Instances de Protection et de Promotion des Droits de l'Homme », ni aux Principes de Paris. L'APALD, telle que prévue dans ce projet de loi ne pourra aucunement influer sur les politiques publiques relatives à l'instauration de l'égalité, de la parité et de la lutte contre les discriminations à l'égard des femmes. En effet, ledit projet restreint les attributions de l'APALD et ne l'autorise qu'à « présenter un avis », « présenter des propositions », « présenter des recommandations », « organiser des formations », « sensibiliser » « élaborer des études » ;

3- Au niveau de sa composition : Le projet de loi ne prévoit pas de faire appel à des expert-e-s en matière d'égalité des sexes. La composition prévue s'est limitée à des « représentations » d'entités, comme les représentants d'administrations, des parlementaires, des juges, du Conseil Supérieur des oulémas, du Conseil National des Droits de l'Homme. Par ailleurs, le projet prévoit que plus de la moitié des membres,

https://www.fidh.org/La-Federation-internationale-des-ligues-des-droits-de-l-homme/maghreb-moyen-orient/maroc/maroc-l-autorite-pour-la-parite-et-la-lutte-contre-toutes-formes-de

http://www.direktbroker.de/news/international-maroc-l-autorit-pour-la-parit-et-la-lutte-contre-toutes-formes-de-discrimination-un-projet-de-loi-vid-de-substance-42438996

dont les représentant-e-s de la société civile, seront désigné-e-s par le chef du gouvernement, ce qui va à l'encontre du principe de l'impartialité et d'indépendance de cette autorité par rapport à l'exécutif ;

4- Au niveau de sa structure : Dans un contexte, marqué par le processus de régionalisation avancée, ce projet de loi ne prévoit pour l'APALD, ni organe consultatif ni commissions régionales, réduisant ainsi cette autorité à un « conseil » et un « observatoire » inefficaces.

De même, l'ADFM considère que le projet de loi 79.14, relatif à l'APALD constitue une réelle régression par rapport à celui présenté par la commission scientifique mise en place par le Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social. Ainsi, afin de disposer d'une loi qui permette l'atteinte de l'objectif attendu par la mise en place d'une telle instance, l'ADFM :

Rejette totalement cette version qui ne répond ni aux exigences constitutionnelles ni à celles des conventions internationales relatives aux droits humains en général et à celles des droits des femmes en particulier ;

Appelle le gouvernement à réviser ce projet en l'harmonisant avec les dispositions constitutionnelles et avec les avis et propositions exprimés depuis l'adoption de la Constitution, par la société civile, les institutions nationales et les partis politiques.

Liberté associative: le CNDH saisit l'Intérieur et la Justice

Le ministère de l'Intérieur délivre des récépissés définitifs à 12 associations. Le ministère de la Justice est saisi pour les cas de 30 associations.

Le ministère de l'Intérieur vient de donner ses directives pour que les autorités locales délivrent le récépissé définitif de déclaration à 12 associations, qui pourront désormais exercer légalement leurs activités, apprend Médias 24 de source autorisée auprès du CNDH.

Ces associations sont réparties entre dix villes: Tiznit, Ouarzazate, Laâyoune (2 associations **dontl'ASVDH, proche des thèses séparatistes**, qui avait introduit un recours devant la justice qui avait tranché en sa faveur), Mdiq, Errachidia, Khénifra, Azilal (deux associations), Jerada, Marrakech et Essaouira (une association de migrants).

Pour toutes ces associations, le CNDH a demandé l'application de l'article 5 de la loi du 15 novembre 1958 sur les associations qui stipule que **les autorités doivent remettre un récépissé provisoire de déclaration** immédiatement après le dépôt d'une demande de création d'association et un récépissé définitif dans les 60 jours qui suivent ce dépôt.

Parallèlement à cette démarche auprès du ministère de l'Intérieur, le CNDH a adressé une autre **correspondance au ministère de la Justice et des libertés** demandant des informations sur l'état des procédures devant les juridictions du Royaume, introduites par des associations qui se sont vu refuser la délivrance d'un récépissé provisoire ou définitif de déclaration. Près d'une **trentaine** d'associations dans cette situation ont introduit des recours devant la justice administrative.

Le CNDH s'apprête à publier **deux mémorandums** portant respectivement sur **la liberté associative** et **le droit de manifestation pacifique**, deux problématiques fondamentales en matière de libertés publiques, consacrées par la Constitution de 2011.

Ces deux questions ont fait ces derniers mois l'objet de vastes consultations publiques (débat national initié par M. Choubani, «Dynamique de Rabat» initiée par les associations qui lui sont opposées, etc.) et de polémiques entre le ministère de l'Intérieur et certaines associations.

Il y a plus de 100.000 associations au Maroc et près de 5.000 associations nouvelles sont créées chaque année.

http://www.medias24.com/SOCIETE/153374-Liberte-associative-le-CNDH-saisit-l-Interieur-et-la-Justice.html

La Gendarmerie Royale met la gouvernance sécuritaire à l'heure des droits de l'Homme

La Gendarmerie Royale a organisé, du 2 au 6 mars, un séminaire sur « les droits de l'Homme et la gouvernance sécuritaire », avec la participation de représentants de divers départements institutionnels et d'organismes de la société civile.

Selon un communiqué de la Gendarmerie Royale, ce séminaire, abrité par l'Ecole Royale des Officiers de la Gendarmerie Royale de Ain Harrouda, avait pour objectifs l'implémentation de la culture des droits humains dans la formation des représentants de la loi et la dynamisation des efforts dans ce domaine au sein de la Gendarmerie Royale.

Organisé en marge de la célébration de la journée mondiale de la femme, le séminaire a accordé une large place au débat sur la question de la valorisation et de la protection de la femme dans la société marocaine, ajoute-on de même source.

Ont pris part à ce séminaire les ministères de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur, de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du développement social, ainsi que celui d'organismes comme le **Conseil national des droits de l'homme** (CNDH), l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) et la Commission nationale indépendante des droits de l'homme (CNDIH) ou d'ONG telles Al Karam et Transparency Maroc.

http://gendarmerie-royale-maroc.kazeo.com/

Le CNDH veut permettre aux organisations inter-gouvernementales de participer à l'observation des élections

POLITIQUE – Le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** propose, dans son dernier mémorandum, d'amender la loi 30.11 relative à l'observation des élections afin que les Organisations intergouvernementales (OIG) puissent participer à l'observation des élections.

Jusque-là, la loi 30.11, adoptée en 2011, autorise trois catégories d'organisations à observer les élections:

Les institutions nationales habilitées en vertu de la loi à accomplir les missions d'observation électorale.

Les associations actives de la société civile reconnues pour leur sérieux dans leur action en matière des droits de l'homme

Les organisations non-gouvernementales étrangères intéressées par le domaine de l'observation des élections.

Les OIG, définies comme étant des organisations créés par plusieurs Etats (à l'instar de l'ONU, la Cour pénale internationale ou le Conseil de l'Europe, et dotées de pouvoirs définis par des traités internationaux) sont quant à elle exclues de l'observation des élections.

A travers cette recommandation, le CNDH espère que « le gouvernement amendera la loi 30.11 pour y inclure cette catégorie, dans l'espoir d'élargir le champ de l'observation des élections », nous explique le secrétaire général du CNDH Mohamed Essabbar.

Le mémorandum incluant cette recommandation a été présenté au chef du gouvernement il y a une semaine, indique le même interlocuteur, qui ajoute que le CNDH n'a pas encore reçu de réponse de la part du du cabinet du chef du gouvernement.

Le groupe parlementaire du PJD avait proposé, une première fois en 2011, puis en 2014, d'amender la loi 30.11 afin d'inclure les OIG parmi les organisations habilitées à observer les élections. L'amendement a été refusé à deux reprises par le ministère de l'intérieur, qui, pourtant, a autorisé des observateurs du Conseil de l'Europe à contrôler les élections législatives de 2011.

http://infoconsulat.com/maroc/le-cndh-veut-permettre-aux-organisations-inter-gouvernementales-de-participer-a-lobservation-des-elections/

Le Conseil des droits de l'homme se penche sur la promotion et la protection des droits de l'homme des personnes handicapées

Conseil des droits de l'homme
APRES MIDI

10 mars 2015

Il examine le rapport de la Rapporteuse spéciale sur les droits des personnes handicapées et tient son débat annuel sur la question

Le Conseil des droits de l'homme a examiné cet après-midi les questions relatives à la promotion et à la protection des droits de l'homme des personnes handicapées. Il a ainsi tenu son débat annuel sur les droits des personnes handicapées, dont le thème cette année portait sur l'autonomie de vie et l'inclusion dans la société. Le Conseil avait auparavant tenu un débat interactif avec la nouvelle Rapporteuse spéciale sur les droits des personnes handicapées, Mme Catalina Devandas Aguilar.

Mme Devandas Aguilar, qui est la première titulaire d'un mandat spécifiquement consacré aux droits des personnes handicapées, a présenté ses trois objectifs prioritaires: encourager la participation active de toutes les personnes handicapées dans tous les aspects de la vie politique et de la société, lutter contre la pauvreté et susciter un changement de perspective sociale sur les personnes handicapées en luttant contre les préjugés et stéréotypes qui contribuent à les stigmatiser et les isoler. Dans le cadre du débat interactif qui a suivi cette présentation, plusieurs délégations 1 ont exprimé leur soutien au mandat de la Rapporteuse spéciale, tout en l'invitant à éviter dans son travail les doublons avec d'autres organes et notamment le Comité des droits des personnes handicapées. Plusieurs ont estimé que la réalisation des droits des personnes handicapées était aussi une question de développement. Dans cette optique, certaines ont plaidé pour la prise en compte de ces droits dans le programme de développement pour l'après 2015. De nombreux pays ont en outre présenté les mesures qu'ils ont prises au plan national pour promouvoir les droits des personnes handicapées.

Mme Devandas Aguilar a également participé au débat annuel du Conseil sur les droits de l'homme des personnes handicapées, qui a été présenté par Mme Jane Connors, Directrice de la Division de la recherche et du droit au développement du Haut-Commissariat aux droits de l'homme. Les autres panélistes étaient M. Hyung Shik Kim, Membre du Comité des droits des personnes handicapées; Mme Alina Grigoras, Responsable du Haut-Commissariat aux droits de l'homme en République de Moldova; Mme Gunta Anca, de l'International Disability Alliance,
M. Quincy Mwiya, membre de Council of Inclusion International.

http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15679&LangID=F

Dans son introduction, la représentante du Haut-Commissariat a notamment déclaré que l'approche du handicap fondée sur les droits de l'homme favorise la participation des personnes handicapées au sein de la société. Dans ce contexte, le droit de vivre de manière indépendante et d'être inséré dans une communauté est essentiel, a souligné Mme Connors. Dans le contexte des discussions sur le programme de développement pour l'après 2015, le Haut-Commissariat juge crucial que les États mettent en place des indicateurs qui permettent aux personnes handicapées de bénéficier d'un programme de développement large et inclusif, et qu'elles y participent.

L'expert du Comité des droits des personnes handicapées, M. Kim, a présenté l'expérience qu'il a acquise en République de Corée, expliquant notamment les mesures prises pour permettre à des personnes vivant en institution de devenir indépendantes, ainsi que et les difficultés constatées. La responsable du Haut-Commissariat en République de Moldova, Mme Grigoras, a pour sa part expliqué comment ce pays avait renoncé à l'ancienne politique de placement des personnes handicapées en institutions et avait pris des mesures d'inclusion sociale.

La représentante de l'International Disability Alliance a pour sa part mis l'accent sur l'importance d'un changement des mentalités au sein de la société et a estimé que le programme de développement pour l'après-2015 devait constituer le pivot de la réalisation de l'article 19 de la Convention. Sur la base de sa propre expérience de personne handicapée, M. Mwiya, membre du Council of Inclusion International, a expliqué les discriminations et exclusions dont il avait été victime depuis l'enfance et a appelé les États à aider matériellement et financièrement les personnes handicapées et leur famille.

Au cours du débat, la plupart des délégations 2 ont souligné que la réalisation du droit des personnes handicapées à l'autonomie était indispensable dans une société sans discrimination ni exclusion, ajoutant souvent qu'une société ne pouvait se développer qu'en prenant toutes ses composantes en compte. Elles ont en outre exposé les mesures prises en faveur de l'autonomisation des personnes handicapées et leur insertion dans la société, notamment par la «désinstitutionalisation», c'est-à-dire la suppression des structures de vie spécialisées contraignantes au profit de mesures d'aide à l'insertion dans la vie communautaire et pour lutter contre les discriminations et stéréotypes.

Les travaux du Conseil ont été à cette occasion traduits en langue des signes et leur retransmission sous-titrée; des documents adaptés ont été mis à disposition des personnes handicapées.

Le Conseil doit reprendre, demain matin à 9 heures, son débat interactif avec le Rapporteur spécial sur la liberté de religion ou de conviction. Le Conseil se penchera ensuite sur deux rapports portant respectivement sur les droits culturels et sur l'exploitation des enfants.

Présentation du rapport sur les droits des personnes handicapées,

MME CATALINA DEVANDAS AGUILAR, Rapporteuse spéciale sur les droits des personnes handicapées, a déclaré que cette journée était importante pour les personnes handicapées car c'est la première fois qu'un

rapport est présenté au Conseil des droits de l'homme par un titulaire de mandat portant spécifiquement sur ces droits. Rappelant que, malgré des progrès ces dernières années, de multiples obstacles persistaient pour la pleine réalisation des droits des personnes handicapées, Mme Aguilar a remercié le Conseil qui, en créant ce mandat, a démontré son appui inconditionnel à la cause des personnes handicapées.

L'ampleur du mandat représente un énorme défi, a déclaré la Rapporteuse spéciale, qui a rappelé qu'en raison ne serait-ce que des ressources dont dispose sa titulaire, il fallait lui fixer des priorités claires. Ainsi, le rapport fixe le cadre normatif pour l'exécution du mandat. La Convention relative aux droits des personnes handicapées doit orienter toutes les actions de la Rapporteuse spéciale, qui a estimé qu'avec 152 ratifications six ans après son entrée en vigueur, la Convention constituait l'instrument de référence universel dans ce domaine. Mme Aguilar a en outre rappelé que la Convention était considérée comme un «instrument des droits de l'homme avec une forte perspective de développement», ajoutant que certains des droits qu'elle reconnaît seront applicables aussi à des personnes non handicapées.

Mme Aguilar a expliqué s'être fixée, pour son action, trois domaines prioritaires, liés entre eux. Elle entend ainsi encourager l'exercice de la citoyenneté, et donc la participation active, de toutes les personnes handicapées dans tous les aspects de la vie politique et de la société. La Rapporteuse spéciale a rappelé notamment que, dans beaucoup de pays, les personnes handicapées sont privées de droits aussi fondamentaux que ceux de choisir où vivre, ou encore de se marier librement et de mener une vie de famille, de voter ou d'être élu. Rappelant par ailleurs la surreprésentation des personnes handicapées dans les populations les plus pauvres et les groupes les plus vulnérables, elle a annoncé son intention d'agir en faveur de la réduction de la pauvreté des personnes handicapées par une meilleure protection sociale ou encore un accès égal à l'éducation et à l'emploi. Enfin, la Rapporteuse spéciale veut susciter un changement de «perspective sociale» en luttant contre les préjugés et les stéréotypes qui contribuent à stigmatiser et à isoler les personnes handicapées. Il faut voir les personnes handicapées comme faisant partie de la diversité humaine, a déclaré Mme Aguilar, qui entend encourager et faire reconnaître leur dignité.

La Rapporteuse spéciale a expliqué qu'elle voulait aider les États à modifier leurs législations nationales afin de les rendre compatibles avec la Convention, encourager les accords nationaux, y compris au sein des services publics, qui reconnaissent les droits des personnes handicapées. Elle veut également encourager la mise en place de mécanismes nationaux chargés d'examiner la mise en œuvre de la Convention.

Mme Aguilar a aussi souligné que le programme de développement pour l'après-2015 devait prendre en compte les droits des personnes handicapées, notamment par l'établissement d'indicateurs spécifiques. Elle a mis l'accent sur la coopération Sud-Sud et la coopération triangulaire et annoncé son intention de collaborer avec le Conseil mais aussi avec le Comité des droits des personnes handicapées et d'autres organes de droits de l'homme des Nations Unies. À cet égard, la Rapporteuse spéciale a expliqué avoir déjà pris contact avec le Comité pour coordonner ses travaux avec les siens et éviter les doublons. Elle a également pris contact avec plusieurs autres titulaires de mandat de procédures spéciales du Conseil. Elle s'est encore dite disposée à travailler avec la division de la statistique des Nations Unies afin d'élaborer des indicateurs spécifiques et compiler des informations sur la situation des personnes handicapées.

La Rapporteuse spéciale a annoncé que son travail serait placé sous le signe de la participation, de l'inclusion, le souci de la parité, l'accessibilité et la prise en compte de la diversité humaine. Elle veut à la fois encourager la transversalisation de la perspective des handicapés et en même temps obtenir l'adoption de mesures spécifiques en leur faveur. Elle a fait observer que sa présentation était interprétée en langue des signes et que plusieurs autres mesures avaient été prises pour rendre son rapport plus accessible. La Rapporteuse spéciale a remercié le Conseil pour ces mesures mais a estimé qu'il faudrait prendre de nombreuses autres mesures pour permettre aux personnes handicapées d'accéder plus facilement aux travaux et séances du Conseil.

Le Conseil est saisi du rapport sur les droits des personnes handicapées (A/HRC/28/58, disponible en anglais).

Débat interactif

Environ 6% de la population de l'Union européenne vit en situation de handicap, dont 70% connaît la pauvreté. C'est pour cela que l'Union européenne et ses membres prennent des mesures pour répondre à leurs besoins, notamment en renforçant les systèmes de protection. Le Qatar a également pris des mesures favorables à cette population en adoptant des législations sur le droit à l'éducation, au logement, avec un accent mis sur l'accessibilité. Le Paraguay a pour sa part créé un Secrétariat national pour les personnes handicapées et un Syndicat national des personnes handicapées, démontrant ainsi le changement d'approche en œuvre dans le pays; la langue des signes est en outre obligatoire dans toutes les communications visuelles.

Israël a ratifié la Convention relative aux droits des personnes handicapées en 2012 et créé un organe chargé de la promotion et de la protection de leurs; l'application des lois et leur effectivité permet d'améliorer la situation des personnes handicapées, qui représentent 20% de la population israélienne. La Grèce a fait valoir que sa constitution garantissait les droits de tous, y compris des personnes handicapées. Le Venezuela a salué le rapport et réitéré son soutien à ce mandat, soulignant l'importance de la participation des personnes handicapées dans la communauté et la prise de décision dans tous les aspects de la vie sociale. Le Venezuela a pris des mesures pour améliorer les conditions de vie des personnes handicapées, assurer leur développement et des conditions de travail satisfaisantes, garantir la dignité humaine.

La communauté mondiale a en effet avancé dans la promotion des droits des personnes handicapées, s'est félicité la Norvège. Mais quelles mesures les États peuvent-ils encore prendre pour renforcer cette approche basée sur les droits de l'homme? La feuille de route figurant dans le rapport offre une base aux États, a pour sa part estimé Cuba, qui a également fait des efforts considérables pour atteindre la pleine inclusion des personnes handicapées.

Les droits des personnes handicapées ont un aspect transversal, a dit le Costa Rica, appelant la Rapporteuse spéciale à prêter toute l'attention voulue aux personnes victimes des mines antipersonnel et à se

rapprocher des instances onusiennes pertinentes. La Nouvelle Zélande, qui a parrainé la résolution créant le mandat de rapporteur spécial, s'est demandé quel était l'état de sa coopération avec les autres titulaires de mandats. L'Inde a dit attendre des recommandations novatrices de la Rapporteuse spéciale concernant les discriminations dont sont victimes les personnes handicapées.

L'Italie a demandé comment inclure les droits des personnes handicapées dans le programme de développement pour l'après 2015. La Chine a estimé que l'amélioration du sort des personnes handicapées était en fait une question de développement. Pour elle, tous les gouvernements doivent apporter un soutien aux handicapées et aux actions de la société civile en leur faveur.

La Bulgarie a expliqué les mesures qu'elle avait mises en place en faveur des personnes handicapées, notamment une éducation inclusive pour les enfants handicapés. La Bulgarie fait activement participer les organisations de handicapés à tous les processus. L'Italie a expliqué qu'elle avait adopté en 2013 un plan d'action national et a demandé à la Rapporteuse spéciale de coordonner son action avec celle des autres titulaires de mandat de procédures spéciales et de tenir un dialogue constant avec les bénéficiaires.

Le Soudan a fait de 2015 l'année des personnes handicapées; les questions relatives aux personnes handicapées dans le pays relèvent du premier vice-président et le pays a notamment mis en place un système d'assurances médicales, créé des centres spécialisés dans la pose de prothèses ou encore pris des mesures pour l'éducation des enfants handicapés. Le Ghana a expliqué avoir ratifié la Convention et signé le traité de Marrakech, qui concerne les droits des personnes non voyantes; il a également adopté une loi qui lui a permis de faire des progrès significatifs. Le Gouvernement ghanéen compte un ministre mal voyant, a fait valoir le Ghana. L'Australie a mis l'accent sur le rôle qu'elle accorde à la Convention comme source de sa stratégie nationale en faveur des personnes handicapées, qui doit notamment bénéficier aux personnes handicapées autochtones, lesquelles sont proportionnellement surreprésentées. La Thaïlande a mis l'accent sur l'autonomisation des personnes handicapées et notamment l'accessibilité, précisant que diverses autres mesures de soutien avaient été prises par le pays, par exemple pour faciliter l'ouverture de petits commerces ou entreprises.

L'Équateur a indiqué avoir mis cette question au rang de ses priorités depuis 2007, cela grâce à l'action décisive de l'envoyé spécial du Secrétaire général chargé du handicap. Il appuie sur le plan international les efforts visant à lutter contre les obstacles, l'intolérance, la discrimination et l'incompréhension dont sont victimes les personnes handicapées. Le Niger, qui a estimé que la Rapporteuse spéciale avait bien identifié les causes de la marginalisation des personnes handicapées, a souligné les mesures prises par le pays en leur faveur, la création d'écoles spécialisées pour les aveugles et les sourds notamment. La Géorgie a indiqué elle aussi les mesures prises par son gouvernement, en premier lieu la ratification de la Convention relative aux personnes handicapées. Par ailleurs, la loi indique le caractère inacceptable de toute discrimination, notamment fondée sur le handicap. Le Maroc, qui a ratifié la Convention l'an dernier, a précisé que sa législation réservait des quotas aux personnes handicapées dans la fonction publique. Des campagnes de sensibilisation ont également été menées. Une réunion ministérielle organisée par le Maroc a abouti au Traité de Marrakech visant à faciliter l'accès des aveugles

L'Espagne a souligné que les femmes et fillettes handicapées sont confrontées à des discriminations multiples. Elle a en outre demandé s'il y avait des déficiences particulières à relever dans l'application de la Convention relative aux droits des personnes handicapées. Le Mexique a demandé à la Rapporteuse spéciale quels acteurs autres que les États pouvaient se joindre aux efforts en faveur des handicapés, quels étaient les principaux défis à l'universalisation de la Convention et ce qu'il serait possible de faire en faveur des personnes handicapées dans le cadre de la coopération internationale.

L'Égypte a appelé la Rapporteuse spéciale à maintenir l'accent sur les liens entre le handicap et le développement, y compris en tenant compte du programme de développement pour l'après-2015. Elle l'appelle aussi à accomplir son mandat sans doublonner avec les mécanismes existants, particulièrement le Comité sur le droits des personnes handicapées, l'envoyé spécial du Secrétaire général et la Commission du développement social. Le Brésil a demandé à la Rapporteuse spéciale comment elle entendait intégrer une perspective de genre dans le cadre de son mandat. Comment entend-elle réaliser l'interaction de son mandat avec le Comité relatif aux droits des personnes handicapées, la Conférence des États parties et la Commission du développement social. La Malaisie a souligné de son côté l'importance de prendre à bras le corps les causes de la pauvreté chez les personnes handicapées.

Le Comité international de coordination des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme (CIC) a noté que l'un des aspects les plus innovants de la Convention avait trait au rôle dévolu aux institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'homme. Il a relevé que plusieurs États avaient confié à leur institution nationale des droits de l'homme la charge de veiller à l'application de la Convention.

Du côté des organisations non gouvernementales, le European Disability Forum s'est félicité que le Conseil ait finalement fait de la question du handicap une partie intégrante de la «famille des droits de l'homme». Il a rappelé aux États membres que le mandat de Mme Devandas Aguilar ne remplace pas d'autres mécanismes et l'espace occupé par d'autres sujets dans l'ordre du jour du Conseil. À cet égard, des liens sont nécessaires avec d'autres panels et débats du Conseil. Enfin, Verein Südwind Entwicklungspolitik a déploré que certains membres du Conseil considèrent que les débats sur les questions sociales visaient à les diffamer délibérément. De même y a-t-il des États sortant de la guerre et qui sont confrontés à la poursuite d'amputations à cause des mines qui continuent de faire des victimes, certaines autorités donnant des statistiques manquant de réalisme sur les personnes handicapées.

Conclusion de la Rapporteuse spéciale

MME AGUILAR a expliqué que la difficulté de son mandat ne tenait pas seulement à son ampleur mais aussi au fait que c'est le premier du genre. C'est la mesure la plus récente au sein du système des Nations Unies en faveur de la visibilité des personnes handicapées et de la promotion de leurs droits. Elle a répété son intention de travailler en collaboration avec les différents acteurs du système des Nations Unies et notamment des organes de droits de l'homme en tant que stratégie fondamentale destinée à promouvoir au sein des différents organes la perspective des personnes handicapées. À cette fin, il faut faire mieux

comprendre les innovations fondamentales apportées par la Convention relative aux droits des personnes handicapées et les défis qu'elle représente pour les États. Elle a émis le souhait d'avoir des entretiens bilatéraux avec les délégations présentes à Genève et envisagé la possibilité d'effectuer des visites de pays pour travailler avec les États concernés à faire avancer et respecter les droits des personnes handicapées.

Répétant que la Convention est à la fois un instrument de droits de l'homme et un instrument de développement, Mme Aguilar a rappelé l'importance des systèmes de protection sociale non seulement pour les personnes handicapées directement mais aussi pour financer les programmes qui leur permette d'être mieux intégrées. Elle a estimé que chacun est disposé à œuvrer pour une meilleure intégration des personnes handicapées et a appelé à une ratification universelle de la Convention.

La Rapporteuse spéciale a dit avoir déjà travaillé sur les questions liées aux femmes handicapées, catégorie qu'elle a dit considérer comme centrale dans son mandat. Mme Aguilar souhaite mener des actions spécifiques pour faire comprendre les difficultés particulières auxquelles sont confrontées les femmes handicapées et aborder d'autres questions telles que l'aide humanitaire aux personnes handicapées en situation de conflit.

Débat annuel sur les droits des personnes handicapées

Déclarations liminaires

MME JANE CONNORS, Directrice de la Division de la recherche et du droit au développement du Haut-Commissariat aux droits de l'homme, a rappelé que la Convention relative aux droits des personnes handicapées avait définitivement établi que les personnes handicapées avaient le droit de jouir de tous les droits de l'homme sans discrimination et sur une base d'égalité avec les autres personnes et que ces personnes n'étaient pas de simples bénéficiaires d'actes de charité, de bonne volonté ou médicaux. L'approche du handicap fondé sur les droits de l'homme promeut la participation des personnes handicapées au sein de la société, a-t-elle souligné. Dans ce contexte, le droit de vivre de manière indépendante et d'être inséré dans une communauté, qui fait l'objet de la réunion de ce jour, est essentiel, a ajouté Mme Connors. La création d'un mandat de Rapporteur spécial sur les droits des personnes handicapées marque un progrès institutionnel important, a-t-elle poursuivi, avant de rappeler que quelque 152 États étaient aujourd'hui parties à la Convention - soit 12 de plus qu'en mars 2014 - et 85 à son Protocole facultatif. Elle a encouragé les États parties qui ont émis des réserves à les retirer et ceux qui ne sont pas encore parties à adhérer à la Convention afin d'en garantir l'universalité. Elle a également invité les États parties à prendre des mesures concrètes afin d'assurer la mise en œuvre effective de la Convention, en particulier pour ce qui est des dispositions qui sont des obligations immédiates, comme les mesures antidiscriminatoires. Elle a en outre demandé qu'une attention particulière soit accordée aux situations qui créent des discriminations multiples.

Dans le cadre des discussions sur le programme de développement pour l'après 2015, le Haut-Commissariat apporte une assistance technique aux États dans le cadre d'une approche du handicap fondée

sur les droits de l'homme, a indiqué Mme Connors. Elle a insisté sur l'importance de programmes de développement larges et inclusifs en faveur des personnes handicapées et bénéficiant de la participation de ces dernières. Elle s'est réjouie de la nouvelle note du Secrétaire général sur l'accessibilité du Secrétariat des Nations Unies au personnel handicapé, jugeant essentiel de rendre les Nations Unies accessibles à tous. Après avoir exposé les mesures qui ont été prises pour rendre la présente réunion pleinement accessible, physiquement et intellectuellement, au plus grand nombre, Mme Connors a souhaité que ces mesures soient généralisées à l'ensemble des réunions du Conseil.

Pour bénéficier de l'autonomie de vie et être vraiment incluses dans la société, les personnes handicapées doivent pouvoir choisir par elles-mêmes où et avec qui elles veulent vivre, en évitant toute forme de ségrégation, a ensuite déclaré Mme Connors. Elles doivent pouvoir bénéficier d'un soutien pour accomplir leurs activités au sein de la communauté et bénéficier d'un accès égal aux services accordés à la population générale, afin de participer pleinement à la vie de la société, a-t-elle insisté. Pour qu'il en soit ainsi, Mme Connors a recensé les efforts coordonnés et soutenus qui s'avèrent nécessaires et a souligné que des ressources suffisantes devaient être allouées pour les mettre en œuvre. De telles mesures seront économiquement rentables à long terme car elles permettront aux personnes handicapées et à leur famille de contribuer à l'économie générale, a fait valoir Mme Connors. Plus que tout, les personnes handicapées doivent toutes, sans distinction, être considérées comme maîtresses de leur vie, comme nous le sommes tous, a conclu Mme Connors.

Le Conseil était saisi d'une étude thématique du Haut-Commissariat aux droits de l'homme (A/HRC/28/37), qui porte sur l'autonomie de vie et l'inclusion dans la société (article 19 de la Convention relative aux droits des personnes handicapées). L'étude porte sur l'exercice, la protection et la promotion de ce droit en tant que moyen substantiel de réaliser d'autres droits, condition indispensable pour éviter les placements en institution et la ségrégation dans le domaine de la santé et dans le cadre social, et pour favoriser le plein développement des capacités des personnes handicapées ainsi que leur participation active et leur contribution à la société.

Exposés des panélistes

M. HYUNG SHIK KIM, membre du Comité des droits des personnes handicapées, a expliqué qu'il entendait parler de l'expérience qu'il avait acquise dans le cadre de son travail en République de Corée, tout en brossant le tableau global dans la région Asie-Pacifique où il a travaillé comme consultant pour diverses organisations non gouvernementales. Des institutions spécialisées sont nées d'une démarche caritative en faveur des personnes handicapées, pour les aider à faire face à la pauvreté dans laquelle elles se trouvaient à l'issue de la guerre de Corée, a indiqué l'expert. Des campagnes et des études ont été menées pour que les autorités concernées prennent conscience du problème, a-t-il ajouté. Cela a notamment entraîné l'adoption par la métropole de Séoul d'un plan quinquennal en faveur des personnes handicapées, a précisé l'expert. L'objectif était notamment de permettre à des personnes handicapées vivant en institution de devenir indépendantes, a-t-il expliqué. Les leçons tirées de ce plan ont permis de mesurer l'importance des mesures d'accès à l'emploi et de la mise à disposition de technologies permettant de faciliter la vie

quotidienne et de promouvoir une vie décente, a souligné M. Kim. Le manque de personnels formés pour soutenir les personnes handicapées dans leur nouvelle autonomie a figuré parmi les lacunes constatées, a-t-il fait observer.

MME CATALINA DEVANDAS AGUILAR, Rapporteuse spéciale sur les droits des personnes handicapées, a procédé à une lecture analytique de la Convention relative aux droits des personnes handicapées. Ainsi, son article 19 stipule que les personnes handicapées doivent avoir le contrôle de leur vie ; il faut donc que les États leur fournissent les moyens de s'assumer, sans s'ingérer dans leur vie. C'est à l'État de fournir aux personnes handicapées les services généraux et les équipements nécessaires à la satisfaction de leurs besoins, a insisté la Rapporteuse spéciale. L'article 28 de la Convention, quant à lui, reconnaît le droit des personnes handicapées à un niveau de vie adéquat, sans discrimination, a rappelé la Rapporteuse spéciale. Ce niveau de vie adéquat inclut le droit à disposer de services de protection sociale généralisée et de mécanismes de lutte contre la pauvreté, a-t-elle souligné. Selon elle, il existe une relation directe entre ces deux articles fondamentaux de la Convention, en ce qu'ils résument l'esprit de cet instrument. C'est pour cela que les coupes budgétaires qu'on observe dans beaucoup de pays sont une menace pour les droits des personnes handicapées, a prévenu la Rapporteur spéciale. Afin de répondre aux défis posés en termes de droits des personnes handicapées, il faudrait que ces problématiques soient prises en compte dans le cadre du programme de développement de l'après-2015, afin que des efforts globaux soient déployés en faveur des droits des personnes handicapées, a souligné la Rapporteuse spéciale.

MME ALINA GRIGORAS, Responsable du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme en République de Moldova, a consacré son intervention à la pratique de la République de Moldova en matière de droits des personnes handicapées. Elle a expliqué que la ratification de la Convention relative aux droits des personnes handicapées avait fourni l'occasion à ce pays de prendre des mesures en faveur de l'inclusion sociale de ces personnes et de transposer un grand nombre des dispositions de la Convention dans une législation intersectorielle antidiscriminatoire, notamment en matière de logement. On comprend mieux aujourd'hui que les institutions spécialisées pour personnes handicapées, y compris les écoles spécialisées à l'intention de ces personnes, sont facteurs de discrimination, a souligné Mme Grigoras. La désinstitutionalisation des personnes handicapées adultes a donc été mise à l'ordre du jour afin de limiter au strict minimum le placement en institution. Ainsi, il existe encore des établissements psychiatriques, mais leur nombre a été limité et leur gestion par le secteur médical a permis de réduire les besoins d'hospitalisation et de fournir une meilleure qualité de vie aux personnes souffrant de handicaps psychosociaux. En outre, a poursuivi Mme Grigoras, on veille à ce que de telles personnes ne puissent pas être contraintes, contre leur gré, de se rendre dans des institutions spécialisées. La première organisation de personnes souffrant de handicaps intellectuels et psychosociaux enregistrée a activement milité en faveur de la désinstitutionalisation, a insisté Mme Grigoras. Enfin, la Cour suprême de la République de Moldova a établi la suprématie de la Convention sur les dispositions nationales. Le pays doit néanmoins encore progresser pour mettre fin à des comportements hérités de l'ancien ordre politique et juridique, a toutefois fait observer Mme Grigoras, attirant l'attention sur la nécessité pour la République de Moldova d'adopter un plan national d'action pour les personnes handicapées permettant de mieux préparer les communautés à accueillir les personnes qui ne sont plus enfermées. Mme Grigoras a également évoqué les

besoins du pays en matière de formation de personnels chargés d'assurer des services communautaires aux personnes handicapées ainsi que la nécessité de mieux informer les administrations publiques des droits des handicapés. Il convient en outre de veiller à ce que toutes les personnes handicapées aient accès à un soutien pour l'exercice de leurs droits, a-t-elle ajouté.

MME GUNTA ANCA, membre de l'International Disability Alliance, a souligné combien il est important que la société change de mentalité s'agissant des questions de handicap, en passant à une approche fondée sur les personnes. Des statistiques fiables et ventilées sont essentielles à la mise en œuvre et au suivi des droits des personnes handicapées, a-t-elle rappelé. Ces données doivent être ventilées par handicap afin de faciliter l'information sur la situation réelle des foyers dans lesquels vivent les personnes handicapées. Dans le même temps, des études spécifiques doivent être diligentées afin de permettre une meilleure compréhension des obstacles auxquels les personnes handicapées se heurtent en termes de jouissance de leurs droits, ainsi qu'une meilleure connaissance des besoins réels en termes de services. Mme Anca a estimé que le programme de développement pour l'après-2015 devait constituer le pivot de la réalisation de l'article 19 de la Convention relative aux droits des personnes handicapées, qui traite de l'autonomie de vie et de l'inclusion des personnes handicapées dans la société. Des ressources adéquates devront être mobilisées de manière durable à cette fin, a-t-elle insisté. Nos sociétés doivent prendre en compte la diversité humaine et permettre aux personnes handicapées, parmi d'autres, d'être des membres actifs de celles-ci, a-t-elle conclu.

M. QUINCY MWIYA, membre de Council of Inclusion International, a relaté au Conseil sa propre expérience en tant que personne handicapée. À sa naissance, a-t-il indiqué, sa mère a été marginalisée et faisait l'objet de victime de quolibets. Il a ensuite expliqué que sa propre scolarité dans une école publique a été difficile car le système scolaire n'a pas su l'intégrer, faute d'être adapté. Il a ajouté que le monde professionnel n'avait pas su, lui non plus, l'intégrer, car il n'était pas considéré comme assez productif. Dans ce contexte, les États devraient aider matériellement et financièrement les personnes handicapées et leur famille, a indiqué M. Mwiya. Le système scolaire devrait également être mieux adapté aux personnes handicapées et le milieu professionnel devrait leur offrir des opportunités, a-t-il insisté. «Ce n'est pas parce que je suis dans un fauteuil que je ne peux pas être directeur par exemple», a-t-il conclu.

Débat

L'Équateur, au nom de la Communauté des États d'Amérique latine et des Caraïbes, s'est félicité qu'ait été abandonnée, grâce à la Convention, l'approche du handicap fondée sur l'assistanat, au profit d'une approche fondée sur l'intégration des personnes handicapées.

L'Algérie, au nom du Groupe africain, a attiré l'attention sur la création de l'Institut africain de réadaptation, qui vise à coordonner toutes les questions liées au handicap à l'échelle continentale. L'Algérie a également rappelé qu'une nouvelle Décennie des personnes handicapées a été lancée. Elle a en outre souligné que ce sont moins les déficiences et les handicaps que les entraves infrastructurelles, sociales, politiques et législatives qui empêchent une personne de réaliser tout son potentiel. Pour le Groupe africain,

l'intégration des personnes handicapées suppose l'adoption et la mise en œuvre de politiques adéquates ainsi que l'allocation de ressources suffisantes et régulières à cette fin.

Le Pakistan, au nom de l'Organisation de la coopération islamique, a affirmé que la réalisation du droit des personnes handicapées à l'autonomie est indispensable à une société exempte de discrimination et exclusion. Pour cela, il convient de mettre en place des réseaux de soutien, de la famille à la communauté au sens large, a ajouté le Pakistan, soulignant qu'une société pleinement inclusive sera à la fois plus harmonieuse et moins coûteuse.

L'Union européenne – actuellement présidée par la Lettonie – a estimé que l'article 19 de la Convention relative aux droits des personnes handicapées était central pour la bonne mise en œuvre de cet instrument. Sont ainsi mis en place des indicateurs basés sur les droits de l'homme qui permettront notamment d'évaluer les mesures prises pour promouvoir la désinstitutionalisation des personnes handicapées et la transition vers des soins de santé dans le cadre des communautés, a-t-elle souligné. L'Union européenne aimerait savoir comment intégrer les droits des personnes handicapées dans le cadre du programme de développement pour l'après-2015. Ledit programme devrait effectivement faire mention des droits des personnes handicapées, a estimé Bahreïn, au nom du Groupe arabe, avant de rappeler que l'islam, comme la Charte des États arabes, reconnaissent pleinement l'autonomisation et l'intégration dans la société des personnes handicapées.

La Finlande, au nom des pays nordiques, a plaidé pour un traitement égal des personnes handicapées et non handicapées. Le Conseil nordique étudie la question de l'intégration des personnes handicapées conformément aux dispositions de la Convention, mais cela suppose un environnement porteur et notamment le développement de technologies de pointe, a souligné la Finlande, se disant bien consciente que les personnes handicapées ne constituent pas un groupe homogène. L'Allemagne a indiqué avoir établi un plan national d'intégration sans exclusive des personnes handicapées et mis en place des mesures telles que l'aménagement de logements adaptés aux besoins spécifiques des personnes handicapées. L'Allemagne met en outre l'accent sur la participation des personnes handicapées et souhaite connaître les meilleures pratiques en la matière.

Le Paraguay a fait valoir les grands progrès législatifs qu'il a accomplis s'agissant des droits des personnes handicapées. Un Secrétariat national pour les droits des personnes handicapées ainsi qu'une Commission nationale du handicap ont été mis sur pied, a indiqué le pays. Un premier plan d'action national en faveur des personnes handicapées a été promulgué, la priorité étant accordée à l'autonomisation de ces personnes, a précisé le Paraguay. Des défis demeurent, a reconnu le pays, indiquant que le problème de l'amélioration de l'accessibilité physique était pour lui la priorité. Le Nicaragua, qui a indiqué avoir présenté la semaine dernière son rapport initial devant le Comité des droits des personnes handicapées, a fait part de sa conviction selon laquelle les personnes handicapées ont beaucoup à apporter à la société. Le Nicaragua a plaidé en faveur de l'adoption de politiques inclusives fondées sur les principes d'égalité et de non-discrimination.

Quelque 600 000 Togolais souffrent d'un handicap variant de modéré à sévère, a indiqué le Togo, avant de préciser que le pays s'était doté en 2004 d'une loi relative à la protection sociale des personnes handicapées. Si des mesures ont été prises en faveur de la santé et de l'éducation, la situation laisse à désirer en matière d'insertion professionnelle, a reconnu le Togo. «Malgré les efforts, la route est encore longue pour une inclusion totale des personnes en situation de handicap», a insisté le pays, faisant observer que les personnes handicapées sont quasiment absents de la fonction publique.

Quant à la Grèce, qui ratifié la Convention en 2012, elle garantit le droit des personnes handicapées à vivre de manière indépendante et d'être intégrées. La Constitution grecque promeut la participation des personnes handicapées dans tous les domaines de la vie du pays. De son côté, l'Irlande a mis en exergue les progrès qu'elle a accomplis alors qu'une réforme globale de la législation est actuellement en cours dans le pays qui met l'accent sur la prise de décision pour les personnes qui ont des difficultés à s'assumer sans aide. Bahreïn a souligné qu'une société ne pouvait se développer qu'en prenant toutes ses composantes en compte. Une stratégie d'intégration des personnes handicapées dans la vie économique et sociale pour la période 2012-2016 a été élaborée par Bahreïn qui met l'accent sur l'accès à l'emploi.

La Turquie a déclaré que le les stratégies nationales devraient prendre en compte les problématiques liées aux personnes handicapées. C'est ce qu'a fait la Turquie qui renforce les droits des personnes handicapées au sein de sa société. Pour Cuba, la prise en compte de ces personnes est essentielle. C'est dans cette optique Cuba a adopté trois plans nationaux visant leur intégration complète dans la société. Le pays a par ailleurs exporté son expérience dans les pays de la sous-région.

La loi de 2010 sur les personnes handicapées a été un tournant aux Maldives, permettant la mise en place d'une allocation spécifique, des recrutements dans la fonction publique et la construction de logements adaptés. La Nouvelle Zélande a pour sa part fermé en 2007 une importante institution afin de garantir que les personnes handicapées puissent choisir où elles souhaitent vivre. Le Gouvernement a également mis en place une allocation spécifique pour que les personnes handicapées et leur famille aient le libre choix.

Depuis l'adoption de la loi sur l'égalité des chances de 2005, la France s'est fixé des objectifs ambitieux qu'il s'agit maintenant de tenir, notamment en matière de transport adapté. Il revient à chaque État de mettre en œuvre l'article 19, a dit la représentante. La Belgique a fait état des différentes mesures prises par les régions qui composent le royaume, les régions flamande, wallonne et Bruxelles-capitale en faveur notamment du logement pour les personnes handicapées.

L'Autriche prend des mesures pour promouvoir une société sans exclusion tant au niveau national qu'international; les projets de coopération internationale auxquels elle participe intègrent cette dimension. L'Australie a également intégré le handicap dans ses programmes tant nationaux qu'internationaux et souhaite un partage des bonnes pratiques.

Pour le Brésil, il faut en effet mettre en œuvre toutes les règles normatives qui permettent de briser le cloisonnement des personnes handicapées. L'Albanie partage ce point de vue, ajoutant qu'il faut tenir

compte des besoins spécifiques et des changements imposés par l'âge ou le sexe.

Pour la Namibie, la Convention a permis de changer d'approche et de porter un nouveau regard sur les personnes handicapées, qui toutefois se heurtent encore à de nombreuses obstacles pour accéder à des services aussi divers que les transports ou l'éducation, alors qu'elles devraient pouvoir participer librement et par elles-mêmes à la vie de la communauté. La Croatie a estimé qu'après l'adoption et l'entrée en vigueur de la Convention, la création du mandat de Mme Devandas Aguilar représentait un pas important. Elle juge important que la Rapporteuse spéciale puisse travailler en étroite collaboration avec le Comité des droits des personnes handicapées. La Croatie présentera au printemps son premier rapport au titre de la Convention.

Le Portugal a annoncé qu'il avait établi la semaine dernière un mécanisme de suivi de la mise en œuvre de la Convention relative aux droits des personnes handicapées, qui compte notamment un représentant des organisations de personnes handicapées. Il a souhaité entendre l'avis de la Rapporteuse spéciale sur le rôle que peuvent jouer de tels mécanismes, avant de mettre l'accent sur la situation des personnes handicapées âgées. Le Mexique a présenté son plan national de développement pour 2013-2018 qui vise à harmoniser la législation nationale avec les dispositions de la Convention. Il estime qu'il faut mettre l'accent sur la désinstitutionalisation et la réinsertion progressive mais totale des personnes handicapées dans la société. Pour les Émirats arabes unis, il faut renforcer la confiance des personnes handicapées en elles-mêmes et la confiance de la société dans les personnes handicapées.

La Fédération de Russie a indiqué que la politique sociale de son gouvernement avait fixé une priorité en faveur des personnes handicapées. Ainsi, un programme spécial visant à favoriser l'accessibilité est en cours de mise en œuvre. La délégation a rappelé que Sotchi avait accueilli les Jeux paralympiques tandis que cette année est organisée à Magnitogorsk les Jeux olympiques pour les sourds. Les États-Unis sont fortement attachés à permettre aux personnes handicapées de vivre en toute autonomie et d'être pleinement intégrées dans la société. Le débat d'aujourd'hui tombe particulièrement à point nommé, puisque les États-Unis célèbrent le vingt-cinquième anniversaire de la «loi sur les Américains handicapés» (Americans with Disabilities Act) qui garantit l'égalité des droits. Ce texte a été renforcé par le jugement Olmstead v. L.C de la Cour suprême en 1999 qui a reconnu le droit absolu des Américains handicapés à vivre en toute autonomie au sein de leur communauté et donc à recevoir les services nécessaires à cette fin. La Chine a indiqué compter 85 millions de personnes handicapées, dont une forte proportion dans les campagnes où elles vivent dans la pauvreté; elle a précisé que son 12e plan comportait un volet en leur faveur.

L'Afrique du Sud, qui est partie à la Convention, a souligné que le problème principal tenait à la disponibilité de ressources suffisantes pour favoriser l'accessibilité physique. L'autre défi a trait à la levée des «barrières culturelles» afin de pleinement intégrer ces personnes. L'Angola a indiqué que son gouvernement avait pris des initiatives pour renforcer la participation et la contribution des personnes handicapées dans divers secteurs. Un Conseil national des personnes handicapées a été créé avec pour objectif d'évaluer et d'accompagner l'exécution des plans en leur faveur. La Sierra Leone, qui a indiqué que les dispositions de la Convention faisaient partie de son cadre législatif, a souligné l'importance de l'article 19 pour favoriser

l'autonomisation des personnes handicapées. Elle reconnaît celles-ci en tant que groupe minoritaire fortement défavorisé. L'Égypte a expliqué que des avancées majeures avaient été réalisées en vertu d'une approche globale et multidisciplinaire. La sensibilisation de la société et une éducation inclusive figurent parmi les priorités.

Le Costa Rica a souligné que les personnes handicapées devaient avoir la possibilité de choisir leur lieu de résidence. Pour lui, la priorité est de renforcer les services de base offerts par l'État, en mettant en place une politique nationale sur le handicap 2011-2021. La République de Moldova a indiqué que la ratification de la Convention avait marqué le lancement d'une réforme globale qui reflète une nouvelle approche au traitement des questions relatives aux personnes handicapées. Le Monténégro a souligné que les handicapés étaient les meilleurs experts s'agissant de leurs besoins, ce qui signifie que leur inclusion dans l'élaboration des politiques est indispensable. Israël, qui a souligné que la reconnaissance des droits ne saurait suffire, a souligné que les États membres devaient faire en sorte que ces droits soient garantis par une législation interne qui soit accompagnée de politiques adaptées. Il a précisé qu'environ 20% de la population israélienne souffrait d'un handicap. Une Commission pour l'égalité des droits des personnes handicapées a été créée par le ministère de la justice en 2012. Les personnes handicapées ont droit à des allocations afin de favoriser leur vie en société.

Le Fonds des Nations Unies pour l'enfance a souligné que la protection et la promotion des droits des enfants handicapés faisait partie du programme d'action de l'agence. Par ailleurs, l'UNICEF estime qu'aucun pays ne peut espérer parvenir à une croissance soutenue tant que ses personnes handicapées continuent de subir une violation de leurs droits.

En tant qu'institution nationale des droits de l'homme, la Médiatrice de l'Azerbaïdjan a indiqué que des progrès avaient été faits dans l'allocation de ressources, ainsi que dans l'accès à l'éducation et aux loisirs des personnes handicapées dans le cadre d'un Plan national d'action pour la période 2015-2020. Plus de 50 000 personnes sont devenues handicapées à la suite de l'agression arménienne, a-t-elle en outre indiqué, avant d'insister sur l'importance d'éviter de laisser un fossé entre la loi et son application. Le Conseil national des droits de l'homme du Maroc a pour sa part expliqué mener des études de suivi sur les droits des personnes handicapées et a apporté sa contribution à la première campagne nationale sur l'autisme, en 2014. Le Conseil a expliqué avoir relevé certaines défaillances comme l'absence de dispositifs institutionnels d'inclusion, la persistance d'approches spécifiques qui appellent à l'éducation et la formation des personnes handicapées dans des institutions spéciales ou le manque d'équipements ergonomiques.

Parmi les organisations non gouvernementales, Südwind Entwicklungspolitik a constaté que dans de nombreux pays, l'aménagement des espaces publics semblait obéir à la présomption selon laquelle toute personne est une «personne standard», en conséquence de quoi, les lieux ne sont pas accessibles à tous. Dans certains pays comme l'Iran, pourtant signataire de la Convention, le problème de l'accessibilité peut être considéré comme le résultat direct de telles approches discriminatoires, les personnes handicapées étant considérées comme des exceptions. Elles sont invisibles et leur voix est inaudible. Action Canada pour la population et le développement a pour sa part constaté que les femmes handicapées faisaient face à

des niveaux multiples de discrimination, à la fois sur la base de leur sexe et de leur handicap ; des préjugés persistent à leur encontre, dans la mesure où on les considère soit comme des personnes asexuées, soit comme des personnes ayant une sexualité débordante. Pour cette raison, on leur dénie couramment toute autonomie sur leur propre corps, les décisions sur leurs droits sexuels étant souvent prises par d'autres. Down Syndrome international a remercié tous ceux qui avaient permis de transcrire l'étude du Haut-Commissariat (A/HRC/28/37) dans un format facile à lire pour les personnes handicapées.

Réponses et observations des panélistes

M. KIM a déclaré qu'il convenait néanmoins de ne pas adopter une approche simplement quantitative; une approche qualitative doit également être adoptée. En effet, il ne faut pas seulement garantir aux personnes handicapées un niveau de vie, mais aussi assurer un suivi sur le long terme. M. Kim a par ailleurs souligné que le Comité des droits des personnes handicapées, dont il est membre, souhaite que les États mettent en œuvre des politiques qui tiennent compte des droits de l'homme.

MME DEVANDAS AGUILAR a souligné qu'il convenait de s'éloigner de l'approche médico-caritative consistant à accorder des pensions aux personnes handicapées sans garantir leur participation à la vie sociale. Il convient d'aider ces personnes à mener une vie indépendante, a-t-elle insisté. Elle a invité le Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF) à travailler avec d'autres institutions et à collecter des données ventilées, afin de travailler au plus près des besoins des personnes handicapées. Il faut également faire en sorte que les ressources allouées par les États soient destinées à la satisfaction des besoins réels des personnes handicapées, faute de quoi perdureront les barrières à leur autonomisation. Il convient à cette fin de faire en sorte que les personnes handicapées aient accès aux mêmes services que les personnes valides, a souligné la Rapporteuse spéciale.

MME GRIGORAS a déclaré que ne pas laisser les personnes handicapées décider elles-mêmes est un aspect de la discrimination qui les touche. Comme l'a rappelé le Comité des droits des personnes handicapées, il convient de démédicaliser la relation avec ces personnes. Avant de leur fournir des services, il faudrait en outre étudier comment les personnes handicapées envisagent et perçoivent ces services, a-t-elle ajouté. La représentante du Haut-Commissariat en République de Moldova a par ailleurs insisté sur la nécessité de lutter contre les discriminations et autres mauvais traitements à l'encontre des personnes handicapées, s'agissant notamment de leurs droits en matière de santé génésique ou des mauvais traitements qu'elles subissent dans les institutions d'accueil.

MME ANCA a déclaré que l'on ne peut mettre en œuvre l'article 19 de la Convention sans mettre en œuvre la Convention dans son ensemble. Pour les personnes handicapées, il est plus important de se retrouver avec leurs amis que de se retrouver dans un lieu médicalisé, confortable – certes – mais avec des personnes inconnues ou dont elles ne souhaitent pas la compagnie. Pour mettre en place des services, il convient avant tout de disposer d'institutions susceptibles d'opérer une telle mise en place, a souligné la représentante de l'International Disability Alliance, insistant sur la nécessité pour ces institutions d'intégrer des personnes handicapées.

M. MWIYA, a souligné que la seule manière de mesurer les progrès réalisés en matière de promotion des droits des personnes handicapées est de disposer d'indicateurs pertinents. L'expert du Council of Inclusion International a demandé au Conseil des droits de l'homme de maintenir un espace de parole pour les personnes handicapées, afin qu'elles puissent chaque année continuer de discuter avec les États.

_____

1 Les délégations suivantes ont participé au débat interactif avec la Rapporteuse spéciale sur les droits des personnes handicapées: Union européenne, Inde, Qatar, Paraguay, Grèce, Israël, Venezuela, Norvège, Nouvelle Zélande, Costa Rica, Cuba, Bulgarie, Italie, Espagne, Soudan, Australie, Thaïlande, Ghana, Chine, Mexique, Égypte, Brésil, Niger, Malaisie, Géorgie, Maroc, Équateur, Forum européen pour les personnes handicapées et Verein Südwind Entwicklungspolitik.

2 Les délégations suivantes ont participé au débat annuel sur les droits des personnes handicapées: Algérie (au nom du Groupe africain), Équateur (au nom de la Communauté des États d'Amérique latine et des Caraïbes), Union européenne, Bahreïn (au nom du Groupe arabe), Pakistan (au nom de l'OIC), Finlande (au nom des pays nordiques), Allemagne, Paraguay, Grèce, Irlande, Bahreïn, Nicaragua, Togo, Verein Südwind Entwicklungspolitik, Action Canada pour la population et le développement, Forum européen pour les personnes handicapées, Turquie , Cuba, Maldives, Autriche, Nouvelle Zélande, Brésil, Australie, Albanie, France, Belgique, Portugal, Croatie, Médiatrice de l'Azerbaïdjan, Conseil national des droits de l'homme du Maroc, Verein Südwind Entwicklungspolitik, Action Canada pour la population et le développement, Down syndrome international, Namibie, Mexique, Émirats arabes unis, Sierra Leone, États Unis, Chine, Costa Rica, République de Moldova, Fonds des Nations Unies pour l'enfance, Angola, Afrique du Sud, Fédération de Russie, Égypte, Monténégro, Israël.